

لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان

في شبه الجزيرة العربية



التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩

يوثق انتهاكات حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية

في الفترة من يناير/ كانون الثاني حتى ديسمبر / كانون الأول

٢٠٠٩

www.cdhrap.net

Email: info@cdhrap.net

مقدمة

يحكم شبه الجزيرة العربية نظام مستبد يديره أبناء عبد العزيز بن سعود الذي استطاع وبمساعدة بريطانيا تأسيس دولته عام ١٩٣٢ بعد ضم الرياض في عام ١٩٠٢ بالتغلب على منافسيه أسرة آل الرشيد .

وفي عام ١٩١٣ تمكن ابن سعود من احتلال القطيف والأحساء بالاتفاق مع بريطانيا ضمن (معاهدة دارين Treaty of Darin) التي وقعت بين عبد العزيز بن سعود والحكومة البريطانية حيث أشارت الاتفاقية إلى أن الملك يكون في أولاد عبد العزيز ويعين الوريث من قبل الملك وتعترف به الحكومة البريطانية وتقر أن نجداً والأحساء والقطيف والجبيل وتوابعها تقع تحت سيطرة ابن سعود ، ويكون ابن سعود حاكماً مستقلاً ورئيساً مطلقاً على قبائلها، وبأبنائه وخلفائه بالإرث من بعده .

ويسعى كيان هذه الأسرة للسيطرة على الأفكار واضطهاد حرية التعبير، إضافة إلى الحريات الأساسية والمدنية الأخرى ، كما تتميز حكومة هذا الكيان بانتهاجها سياسة تمييزية واضطهادية ضد مواطني شبه الجزيرة العربية من المسلمين ممن لا ينتمون إلى الفكر الوهابي الذي يتبناه أفراد هذه الأسرة والذي جعلوه المذهب الرسمي للدولة ، وأصبح الثقل الأكبر من هذا الاضطهاد يتحمله المواطنون الشيعة الذين يتركزون في المنطقة الشرقية والذين تبلغ نسبتهم خمسة وعشرون بالمائة من عدد سكان شبه الجزيرة العربية .

ويضطلع الكيان السعودي بانتهاكات متواصلة لحقوق الإنسان بشكل واسع النطاق جعلت من سجله لحقوق الإنسان من أسوء السجلات الحقوقية في العالم ، كما لم تراع مؤسسات الكيان الحكومية والدينية معايير ومقاييس حقوق الإنسان المقبولة دولياً.

وتسيطر أسرة بني سعود وتهيمن على الحياة السياسية محرمة بذلك تشكيل أي أحزاب سياسية ، كما انها تمنع تشكيل منظمات ومؤسسات للمجتمع المدني ، وتتبع حكومة هذا الكيان إجراءات شديدة الصرامة ضد المواطنين الشيعة الذين يجاهدون من أجل الحصول على المزيد من الحريات الأساسية ونبذ التمييز الطائفي والتهميش الرسمي .

وتحرم حكومة الكيان السعودي المواطنين من حق تغيير النظام السياسي أو مداولة الحكم بالطرق السلمية القائم وتحرمهم أيضاً من المشاركة السياسية، كما ان النظام الإداري الحكومي المتمثل بالنظام القضائي والنظام التشريعي يفتقر إلى الاستقلالية حيث ان القضاة يتم تعيينهم بمراسيم ملكية كما هو الحال بخصوص أعضاء مجلس الشورى الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس الكيان (الملك) ، والحال نفسه ينطبق على أعضاء المجالس البلدية الذين يتم تعيين نصفهم والنصف الآخر يتم التصويت عليهم عبر انتخابات تفتقر إلى الشفافية والديمقراطية.

ويعيش مواطنو شبه الجزيرة العربية حالة من عدم الاستقرار المصحوب بالقلق الدائم من تسلط حكومة الكيان وقهرها بحيث يجدوا أنفسهم أمام أبواب مغلقة تضيق عليهم منافذ التعبير السياسي ، كما إن آليات تغيير النظام السلمية هي

الأخرى محرمة على المواطنين بسبب نظام الوراثة الذي يؤكدها القانون المتمثل في النظام الأساسي للحكم الصادر عام ١٩٩٠ والذي يحاكي دستوراً مشوهاً عن طبيعة حكم الكيان حيث تنص المادة الخامسة من ذلك النظام على ان :

نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي ، ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء .

يدعي الكيان السعودي تعزيزه وتشجيعه التسامح الديني ودعمه للمساواة إلا أن الواضح من خلال سياسة الكيان في التعامل مع المواطنين وبالخصوص الشيعة منهم بأنه يعيش في دوامة جعلت من مناخ التسامح والمساواة عرضة لرياح عاتية ناقلة لداء التمييز الطائفي والمذهبي مطيحاً بذلك بصرح الحريات الدينية ورافعاً بدله استبدادية الرأي والفكر والدين التي تتعامل مع صالح المواطنة على أساس الانتماء إلى العقيدة المذهبية الحكومية التي انتخبت مذهباً واحداً خاصاً لأفراد الأسرة الحاكمة ومن يدور في فلكهم من الشركاء والعاملين في المؤسسات الدينية الحكومية وهذا بدوره جعل من المنتمين للمذاهب الإسلامية الأخرى والأقليات الدينية الغير منتمية لمذهب الحكومة تعاني من تهميش متعمد وتفتقر إلى القدرة للحصول على فرص متكافئة مع نظرائهم المنتمين للمذهب الحكومي في الوظائف الحكومية وفي تقلد المناصب السياسية والعيش في خوف من الإعلان عن عقائدهم الدينية أمام الملأ.

كما إن التمييز الطائفي البغيض الذي تمارسه المؤسسات الحكومية وهيكل القوى في المجتمع تكرر انتهاكات حقوق الإنسان ضد الطوائف والأقليات الدينية

الأخرى مما يجعلهم عرضة لجميع أنواع الاضطهاد ، سالباً إياهم أسباب قوتهم للدفاع عن أبسط الحقوق الإنسانية وجاعلاً ذلك حائلاً دون تمتعهم بها بصورة كاملة.

إن صيانة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان هي وظيفة الحكومات ، إلا أن حكومة الكيان السعودي تصر على عدم الاعتراف بها إضافة إلى العمل بالضد منها وسعيها الدائم إلى استغلال الدين كقناع يخفي من ورائه أيديولوجية القصد والكرهية ضد مخالفيها في العقيدة الدينية وتجسدها دائماً بالعمل وعلى شكل هجمات طائفية ضد أفراد تلك الطوائف والمجموعات المخالفة لتوجهاتها الدينية والساعية لممارسة عباداتها وشعائرها الدينية بما تمليها عليها عقيدتها الدينية . وتكاد تكون القرارات والقوانين الجائرة منسوبة بصورة رئيسية على أفراد الطائفة الشيعية والتي تعيش محنة عصبية ووضعاً مأساوياً وجوراً لا حد له بحيث أصبح الخوف والقلق متغلغلاً في جميع جوانب حياتهم .

إنّ عدم الوضوح في سن القوانين والانتقائية في التطبيق هي من الأسباب الرئيسية لاستمرار محنة المواطنين الشيعة وغيرهم من المواطنين وهذا بدوره يخلق مناخاً من الانتهاكات تتعشه ظواهر قائمة وواضحة تنفذها البعض من هياكل القوى ودوائر إصدار القرار الحكومية بحيث أصبح عدم تطبيق العدالة هي السمة البارزة والتي أصبحت جزءاً من مرتكزاتها الأساسية في تثبيت الحكم.

كما تقوم حكومة الكيان السعودي بالحد من حرية الصحافة ووضع رقابة شديدة على وسائل الإعلام وتضييق على الاتصال بالعالم الخارجي من خلال استخدام

شبكات الانترنت بوضعها فلاتر على المواقع السياسية المعارضة المتواجدة في الخارج وكذلك الاتصال بجميع المنظمات الحقوقية والإنسانية كما تفرض قيودا قوية على حق التجمع والتظاهر السلمي.

ومن ضمن الخطوات المتبعة لكم الأفواه وإسكات الأصوات الحرة التي تطالب بمجتمع يسوده العدل والمساواة يقوم الكيان بزج المواطنين الذين يتحلون بروح الوطنية والطامحين إلى إصلاح البنية السياسية في السجون والمعتقلات ، كما إن الإفلات من العقاب والشعور السائد لدى السلطات القائمة بالاعتقال بأنها بمنأى عن المحاسبة والمسائلة القانونية هو الآخر قد ساهم في تدهور الوضع الأمني بحيث أصبح تطبيق القوانين وتفسيرها يعتمد على الاجتهادات الشخصية وخاصة في النظام القضائي.

ان ما يظهر على الواقع هو صورة تختلف عما يدعيه مسؤولو الكيان من استقرار في الواقع الاجتماعي والسياسي ، فصور الاضطهاد والحرمان والانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان هي من العلامات المميزة في سجل الكيان الحقوقي بحيث لم تفلح محاولات الكيان في تجميل الواقع المشوه لذلك السجل وتحسين صورته .

لقد تميزت حكومة الكيان بافتقارها إلى دستور مدون ومكتوب حيث يدعي الكيان خداعاً بان كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله هما دستوره المتبع في الحكم ، حيث نصت المادة الأولى من النظام الأساسي للحكم بان :

المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة - دينها الإسلام

ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

إلا ان الحقيقة هي محاولة الكيان الحصول على مجال واسع للالتفاف على القوانين الدستورية وحقوق شعب شبه الجزيرة العربية من خلال التفسير المزاجي والشخصي لأحكام القرآن والسنة النبوية والتي تختلف تفاسيرها حسب المدارس الفقهية الموجودة في البلاد ، وهو ما يجعل الحكام يؤولون الأحكام بحسب هواهم وأمزجتهم وبما تمليه عليهم المصلحة الشخصية متذرعين باختلاف تفسير الأحكام الفقهية إضافة إلى ان الالتزام بمرجعية القرآن كدستور وأصل لا يغني عن صياغة دستور قانوني تدار به شؤون البلاد .

فجرى على هذا الأساس انتهاك حقوق المواطنين وبالخصوص أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام باسم الشريعة الإسلامية ، فأصبحت ممارسة الشعائر الدينية الشيعية مخالفة لدستور البلاد لأنها لا تتطابق مع المراسيم العبادية لمذهب السلطة مما أدى إلى تعرض ممارسيها إلى الاعتقال والتعذيب والى الإعدام في أحيان أخرى .

كما أصبح التمييز القائم على الأساس الطائفي رائجاً في جميع أوساط المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ومنها مؤسسات التعليم لأنها من الممكن أن تمارس دوراً خطراً في تنشئة جيل قائم على العداة والكراهية تجاه المواطنين المنتمين للمذاهب الأخرى وهو حاصل بالفعل حيث يمارس العديد من المواطنين المتعاطفين مع المؤسسات الدينية التي أسسها الكيان مثل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سلوكاً عدائياً تجاه المواطنين الآخرين بحجة تقويم سلوك المجتمع.

ففي الوقت الذي يقر النظام الأساسي للحكم بحرية ممارسة الدين والعقيدة وكما جاء في مادته الثالثة والعشرون والتي تنص على ان :

تحمي الدولة عقيدة الإسلام وتطبق شريعته وتأمّر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة إلى الله .

إلا ان اللجان الدينية والعامة مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ذات الطبيعة المتشددة والتي تباركها السلطة يعد فرضها تطبيق الأحكام الشرعية على المجتمع وحسب هواها انتهاكاً فظيماً لحقوق الإنسان لما يتضمنه سلوكها من قسوة وشدة تجاه المواطنين الأبرياء والذين يملي عليهم دينهم ممارسة الشعائر الدينية بحرية .

كما ان الكيان السعودي يعتمد وبصورة كبيرة على مؤسسات دينية داعمة لنظامه السياسي والتي تبارك خطواته وتمنحها الشرعية الدينية والتي يتربع على عرشها مجموعة من فقهاء السلطة الذين يتم تعيينهم من قبل الحكومة ويستلموا رواتب مجزية وتلقى دعماً هائلاً على المستوى المادي أو المعنوي تؤهلهم للعب دور أساسي في تثبيت السلطة وتأييدها غير المشروط لنظام الحكم، كما أنها يد ضاربة تواجه كل مخالف لها ، الأمر الذي أدى إلى تعميق الهوة بين المواطنين والنظام .

لا زالت قوات الأمن السعودية في طور الإساءة للمواطنين الشيعة حيث تمارس بحقهم السجن والاعتقال التعسفيين والغير مستندين لقوانين واضحة حيث تجري أغلب الاعتقالات بدون أوامر قضائية صادرة من محاكم دستورية حيث تكون اغلب أوامر الاعتقال صادرة عن حاكم المنطقة او المحافظ وهو ما يشكل سابقة

خطيرة تؤدي إلى تفشي روح الانتقام والعداء ما بين السلطة والشعب ، فقد قام أفراد السلطات الأمنية بامتهان وتعذيب المعتقلين والمتهمين بقضايا جنائية بأساليب خارجة عن نطاق القضاء .

بالرغم من ادعاء الكيان السعودي باستقلال القضاء وذلك من خلال المادة الأولى من نظام القضاء والتي تنص على ان :

القضاة مستقلون ، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية ، وليس لأحد التدخل في القضاء .

ومع ذلك لا زالت محاكم الكيان السعودية خاضعة لتأثيرات السلطة التنفيذية وحكام المناطق والأمرء ومن الشخصيات المؤثرة ، إضافة إلى عدم أهلية ونزاهة غالبية القضاة الذين ينطلقون بأحكامهم من منطلقات طائفية ومزاجية شخصية مما يجعل هذا التأثير السبب الرئيسي لتقويض استقلالية هذه السلطة وعدم عدالتها ، حيث يتم القبض على المشتبه بهم بدون مذكرة اعتقال، ويتم إخضاع المعتقل إلى تحقيق قسري يتم فيه استخدام التعذيب من أجل انتزاع اعترافات كاذبة تستخدم كدليل إدانة أمام القاضي.

وبهذا تكون القوانين القضائية المستخدمة من قبل محاكم الكيان السعودي لا يحظى فيها المتهم بالحماية الدستورية التي يوفرها له النظام القضائي وتتجاهل السلطات الحكومية الأوامر القضائية في معظم الحالات .

كما ان الأساليب المستخدمة داخل قاعة المحاكمة غالباً ما ترتقي إلى مستوى أساليب الامتهان لكرامة المتهمين وبالخصوص الشيعة منهم حيث لا تجري مساواة

شهادة الشيعي مع شهادة المواطنين الآخرين من المذاهب الأخرى ، ويتم رفض شهادته بسبب مذهبه ، بالإضافة إلى إصدار أحكام تتصف بالقسوة والشدة ولا تتطابق مع الأحكام المقررة ضده .

القضاء

إن اللجنة الأساسية لسيادة القانون والذي يضمن المحاكمة العادلة للمشتبه بارتكابهم أعمالاً جرمية هي استقلال النظام القضائي ونزاهته ، كما أن على القاضي ان يتصف بالنزاهة ويكون داعماً في كل مراحل المحاكمة للاستقلال القضائي ويكون مثلاً أعلى من ناحية السلوك القضائي الفردي أو المؤسسي. وعليه أن لا يخضع في ممارسة وظيفته القضائية إلا إلى سلطة القانون. كما على العاملين في السلك القضائي ان لا يسمحوا بأي حال من الأحوال وتحت أي ظرف التدخل ومن أي طرف آخر في مجرى العدالة .

فعلى سبيل المثال تنص المادة السادسة من النظام الأساسي للحكم على استقلال القضاء والتي تقول بأن " **القضاء سلطة مستقلة ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية** " ، الا انه يتسم بعدم الاستقلالية .

ان النظام القضائي السعودي يتصف بعدم العدالة في إصدار الأحكام القضائية حيث يتم حرمان المتهم في قاعة المحكمة من حق الحصول على مشورة قانونية بالرغم من إقرار قانون نظام الإجراءات الجزائية في مادته الرابعة التي تقول بانه

: يحق لكل متهم أن يستعين بوكيل أو محام للدفاع عنه في مرحلتي التحقيق

والمحاكمة .

فالنظام القضائي عندما يكون مستقلاً فإنه بذلك يكون دعامة رئيسية لدعم الحريات المدنية، وحقوق الإنسان وبناء المؤسسات الديمقراطية. فالقاضي السعودي لا يتمكن من ممارسة سلطاته باستقلالية وبعيداً عن تأثيرات السلطة التنفيذية أو الهيئات الحكومية الأخرى ، إضافة إلى شيوع الفساد الإداري داخل المنظومة القضائية وإعطاء النظام القضائي السعودي للقاضي حرية واسعة بإبداء رأيه ومزاجه وتحكيم الخلاف المذهبي والطائفي بعيداً عن رأي الشريعة والإسلام ، لذا يكون من السهولة لدى القضاة التصرف حسب الاجتهادات الشخصية معتمدين على الحصانة الممنوحة لهم من النظام السياسي الذي يجعل القضاء تحت رحمة السلطة التنفيذية التي تمتلك نفوذاً مفرطاً في مجال تعيين موظفي النظام القضائي ، حيث يكون تعيين وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى وقضاة محكمة الاستئناف وكل قاض في البلاد من قبل رئيس الكيان (الملك) كما أن إقصاء القضاة يتم بمرسوم ملكي .

ان الصفة المميزة للقوانين الجنائية للنظام السعودي هي التعسف ومعارضتها وعدم موافقتها للشريعة الإسلامية ولمعايير حقوق الإنسان الدولية ، كما إن بنيتها الأساسية لا تفي بالضمانات المعترف بها دولياً كما أنها تمثل ممراً سهلاً لتنفيذ منه انتهاكات حقوق المدانين والمعتقلين ، فسلطات الاعتقال المتعددة تتمتع بصلاحيات مفرطة تسهلها وتمنحها القوانين الجنائية التي تمتاز بضعف البنية إضافة إلى غموضها وارتكازها على تفسيرات واسعة من قبل القضاة.

إن المراسيم والأنظمة التي سنها الكيان السعودي والخاصة بالقضاء تفتقر للوضوح والشفافية بحيث يصبح تحديد حقوق المتهمين غامضاً بالإضافة إلى الغموض في تحديد الطبيعة الجرمية والجنائية للأفعال حيث تخضع لتفسيرات مختلفة ، مما يؤدي إلى إدانة الأشخاص بأحكام تعسفية تبدو غريبة من حيث الصدور والتطبيق وعدم مطابقتها للمعايير الدولية أو الإسلامية .

كما ان الأحكام الصادرة في القضايا ذات المضمون السياسي تنتم بالجور البالغ ولا تراعي إطلاقاً ضمانات الإجراءات السليمة ، فالسجناء الذين يشتبه في كونهم سياسيين محرومون من التمتع بأبسط الحقوق ، حيث جرى احتجازهم أكثر الأحيان في أماكن سرية وخاصة في فترة التحقيق ، كما تفتقر عوائلهم للمعلومات التي يهتدون بها إلى أماكن احتجازهم ونوع التهمة الموجهة إليهم ، وإن المشاورة القانونية أو الطعن في قرار الحكم الصوري يصبح ضرباً من الخيال ، وإذا تسنى للمشتبه به أن يعرض على القضاء فإنه يجد نفسه وجهاً لوجه أمام القاضي والشاهد الوحيد في العملية القضائية هو ضابط التحقيق وتجري العملية بسرعة بحيث لا يتسنى للقاضي الاطلاع بصورة كافية على مستندات القضية ، وفي حالة الإعدام ، لا يعلم المدان بقرار الحكم إلا عندما يتم استدعاه للتنفيذ .

وتفتقر المحاكم السعودية إلى أسلوب الإدارة الناجح حيث لا توفر الأدوات اللازمة لإجراء العملية القضائية بصورة صحيحة مثل الوصول إلى المستندات والدعوي بصورة سريعة لأجل ضمان الدقة في النقل.

نقاط سوداء في النظام القضائي السعودي

في يوليو/تموز أصدر أحد قضاة محكمة صامطة بإيقاف اثنين من موظفي المحكمة وإيداعهما السجن لمدة ٢٤ ساعة بحجة ان الأول دخل دون استئذان ، وان الثاني طلب إحالته للمستشفى من اجل الحصول على إجازة مرضية لإصابته بالبرد وتم إحالة الموظفين إلى المحكمة للتحقيق معهما إلا ان رئيس محكمة صامطة (منصور آل خيرات) تدخل وأطلق سراحهما .

في يوليو/تموز قضت المحكمة الجزئية في جدة بالسجن شهرا وخمسة آلاف ريال غرامة مالية على المواطن بندر الخزمري بسبب تبليغه عن حادثة ضياع طفلين قطريين في الحرم المكي وإعلامه الشرطة خطأً بقيام شخص اشتبته في خطفه الطفلين .

وأبلغ الخزمري دوريات الأمن على الفور بالمشتبه، إذ حضرت إلى الموقع وألقت القبض على الشخص المشتبه وأحالته للتحقيق. وبعد أيام تلقى الخزمري طلبا من الجهات الأمنية للتحقيق معه في البلاغ المقدم تجاه الشخص الذي اشتبته به، حيث أكد أن قسم الشرطة تلقى طلبا يتضمن دعوى مرفوعة من الشخص الذي بلغ عنه سابقا، يطالب فيها بحقوقه المعنوية والمادية من جراء التحقيق معه في قضية لا علاقة له بها. وعلى أثر ذلك البلاغ الخاطئ أصدر قاضي المحكمة الجزئية حكما بحقه يقضي بالسجن شهرا كاملا والغرامة خمسة آلاف ريال، مؤكدا أن القاضي لم يحقق معه أو يأخذ أقواله في ثلاث جلسات متتالية.

ويبدي المواطن المبلغ استغرابه من وصف القاضي لتصرفه بأنه من (باب اللقافة والتدخل في شؤون الغير) .

في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول أصدر القاضي عبد الله الفوزان حكماً بمحكمة الجبيل بالسجن أربعة أشهر على المواطن عمار السويدي بسبب عرض قضيته على صحيفة الوطن السعودية.

وقد سبق وان قام القاضي قبل سنتين من خلع زوجة المواطن السويدي بالضغط على الزوج بدفع ثلاثة آلاف ريال كنفقة شهرية وسداد فواتير الكهرباء والماء والهاتف بشرط بقاء الزوجة المطلقة في منزل الزوج وحضانة الأطفال مع منع الزوج من دخول المنزل ، وعندما تزوجت المطلقة من زوج آخر لم يتم إيقاف حسم النفقة من الزوج مما اضطر الزوج إلى رفع دعوى للقاضي الذي لم يستجب للأمر مما استوجب من الزوج لرفع قضيته لمحكمة التمييز معترضاً على قرار القاضي الأخير، وعرض قضيته على جريدة الوطن واتصلت جريدة الوطن بالقاضي لسؤاله عن وجهة نظره فتفاجأ الزوج بردة فعل قويه من القاضي الذي اصدر امراً خطياً آخر عليه يقضي بسجنه أربعة أشهر عقاباً له على إيصال صوته لجريدة الوطن ولم يعطى حق الاعتراض على قرار القاضي ولم يأتي رد محكمة التمييز على قراره السابق.

حرية التعبير

لا يتطرق القانون الأساسي للحكم لحرية التعبير إلا انه يشير إشارة عابرة لوسائل الإعلام محذرة إياها بعدم المساس بسياسة الدولة من قريب أو بعيد والاكتفاء بالنقد الغير اللاذع للمؤسسات والدوائر الخدمية ، فنصت المادة التاسعة والثلاثون من القانون الأساسي للحكم على أن :

تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة وبأنظمة الدولة وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام أو ما يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة أو يسئ إلى كرامة الإنسان وحقوقه وتبين الأنظمة كيفية ذلك .

ولذا فإن المواطنين لا يتمكنون من التعبير عن آرائهم بصورة مفتوحة في القضايا السياسية والاجتماعية كما لا يتمكنون من توجيه النقد لمسئولي الحكومة وسياستها كما أنهم يتجنبون الخوض في الموضوعات التي تبدو بأنها تمس أحد المسؤولين أو شركاء الحكومة بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام والصحافة والصحفيين والكتاب يمارسون رقابة ذاتية.

وبذلك تصبح سلطات الكيان السعودي مصرة على انتهاك حرية التعبير من خلال فرض قيود قاسية على المواطنين والتي تتعارض مع الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان .

كما ان نظام المطبوعات والنشر في مادته الرابعة والعشرين يستبطن حالة الإبهام وعدم الوضوح في إعطاء الحرية للصحافة في ممارسة حقها الطبيعي في أداء دور الرقيب على حالات الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان حيث يجعل الباب مفتوحاً أمام السلطات بالتحكم بها ، فتنص المادة على انه :

لا تخضع الصحف المحلية للرقابة، إلا في الظروف الاستثنائية التي يقرها رئيس مجلس الوزراء

ففي هذه المادة يخول القانون رئيس مجلس الوزراء الذي هو نفسه رئيس الكيان (الملك) صلاحية التحكم بالصحافة .

ويجد المواطنون الذين ينادون بالإصلاح والديمقراطية أو الذين يوجهون انتقاداتهم السلمية لمؤسسات ومفاصل الدولة الإدارية أنفسهم في دائرة مغلقة ومحاصرة من قبل الكيان بحيث لا يتوانى الكيان عن تفتيق تهم باطلة بحقهم تؤدي بهم إلى الاعتقال التعسفي ، وإذا قدموا للمحاكمة وهو ما يحصل نادراً فإن مصيرهم يكون السجن ولمدد طويلة ، كما يتم تهمةهم وإخضاعهم لحرمان ظالم من إيصال أصواتهم إلى الإعلام المحلي الذي تسيطر عليه الدولة أو إلى الإعلام الخارجي .

في ١ يناير/كانون الثاني قامت السلطات الأمنية باعتقال الناشطين في حقوق الإنسان خالد العمير ومحمد العتيبي وذلك على خلفية محاولتهما للتظاهر السلمي احتجاجاً على أحداث غزة .

والجدير بالذكر أن خالد العمير سبق وأن اعتقل عام ٢٠٠٥ ولمدة ستة أشهر بسبب مداخلة جريئة له على قناة الجزيرة الفضائية .

في يوليو / تموز اصدر نايف بن عبد العزيز وزير داخلية الكيان السعودي قراراً بمنع المهرجانات السينمائية في البلاد وعدم إعطاء أي إجازة ولأي جهة كانت وذلك بناء على التوصية المرفوعة من المفتي العام ولما تقتضيه المصلحة العامة .

في ٩ يونيو/ حزيران استدعت إدارة المباحث العامة في محافظة القطيف الكاتب الشيعي (ناصر الجاروف) وأخضعته للتحقيق على خلفية مقالة نشرها عبر شبكة

راصد الإخبارية في شهر مارس/آذار وذلك لأنه تناول في مقالته المذكورة قصة المواطن الشيعي مصطفى الفرج الذي تعرض في شهر مارس/آذار لمعاملة مهينة على يد الضابط السعودي المقدم (طارق المغلوث) في شرطة الدمام بذريعة وضعه عبارة (حب أهل البيت يجري في عروقي) على زجاج سيارته. وتم إخضاع الكاتب للتحقيق على مدى أكثر من ساعتين انتهت بإجباره على توقيع تعهد بعدم تناول هكذا نوع من القضايا .

وفي ٢٤ أغسطس/آب استدعت السلطات الأمنية التابعة لشرطة العوامية بمحافظة القطيف نفس الكاتب وأخضعته للتحقيق للمرة الثانية وعلى نفس التهمة.

في ٦ ديسمبر/كانون الأول ، تم اعتقال المدونّ رائف بدوي في مطار جدة، و منع من السفر إلى بيروت. وذلك بسبب الموقع الإلكتروني الذي أنشأه والذي انتقد فيه هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بسبب ارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان.

وسبق للمواطن البدوي قد أُوقف من قبل السلطات في آذار/مارس ٢٠٠٨، و أُبقي رهن الاحتجاز ليوم واحد، و خضع للتحقيق بسبب كتاباته المنشورة على الإنترنت، حول الانتهاكات التي ترتكبها أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

في ٢٣ يوليو/تموز قامت السلطات السعودية في إدارة الجوازات بمدينة " بريدة " بمنع الناشط الحقوقي محمد صالح الجبادي المشرف على الموقع الإلكتروني (مرصد حقوق الإنسان) من السفر خارج البلاد بسبب إدلائه ببعض الأحاديث الصحفية .

وسبق وان قامت السلطات الامنية من اعتقال البجادي في ٤ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٧ لمدة أربعة أشهر في الحجز الانفرادي بسبب دعوته إلى تنظيم اعتصام للمطالبة بالإفراج عن الموقوفين ، واطلق سراحه في ١ يناير / كانون الثاني ٢٠٠٨ .

وفي ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨ جرى اعتقاله ايضاً لإقامته اتصالات مع الدكتور عبد الله الحامد والدكتور متروك الفالح .

قالت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان اليوم ، أن أجهزة الأمن السعودي قامت باعتقال

في ٢٩ يوليو/تموز قامت سلطات الامن باعتقال المدون السوري (رأفت الغانم) ، ٢٥ سنة ، صاحب مدونة (ضفاف) والمقيم في السعودية مع أسرته . وجرى اعتقاله لدى توجهه مع والده لإدارة الجوازات بمدينة الرياض عقب طلب الإدارة ذلك من والده واقتادته وقامت الشرطة مساء اليوم نفسه بمداهمة منزله ومصادرة جهاز الكمبيوتر الخاص به .

وكان الغانم يكتب في بعض المنتديات و في مواقع حوارية سعودية وسورية ، وينتقد بعض المظاهر الاجتماعية والسياسية السعودية والسورية ، وشارك بالتوقيع على عريضة موجهة للملك للمطالبة بإطلاق المدون العتيبي والكاتب خالد العمير" المعتقلين منذ بداية العام وانتقاده ايضاً لممارسات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لا زال الأصلاحيون (الدكتور سعود مختار الهاشمي ، المحامي سليمان رشودي ، المحامي عصام البصراوي ، الدكتور عبد الرحمن الشميري ، الدكتور عبد العزيز الخريجي ، عبد الرحمن صادق خان ، الشريف سيف الدين شاهين ، محمد حسن القرشي ، الدكتور موسى القرني) الذين اعتقلوا في ٢ فبراير / شباط ٢٠٠٧ رهن الاعتقال والذين اعتقلوا من داخل منزل أحد المشاركين في الاجتماع الذي انعقد قصد مناقشة مشروع إنشاء لجنة للدفاع عن الحريات المدنية والسياسية ومناقشة ضرورة إجراء إصلاحات دستورية في البلاد.

ولقد ساءت الحالة الصحية لأحد المعتقلين وهو الدكتور سعود مختار الهاشمي ، طبيب ، ٤٧ سنة ، في سجن الرويس في مدينة جدة بسبب طول مدة احتجازه الانفرادي وتعرضه لسوء المعاملة .

وفي ١ يونيو/حزيران ٢٠٠٩ بدأ الهاشمي إضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على ظروف الاحتجاز اللاإنسانية التي يعاني منها، محروماً من كافة وسائل الرعاية الطبية، فضلاً عن عدم تقديمه حتى الآن أمام القضاء ، مما دفع إدارة السجن إلى الانتقام منه وتعريضه للتعذيب وتهديده بالموت ، ولم يسمح له بالزيارات العائلية سوى فترات محدودة.

المواقع المحجوبة :

يقوم الكيان السعودي بين فترة وأخرى بحجب المواقع الالكترونية التي لا تتماشى مع سياسة الكيان والتي يعتبرها معادية ، وتضطلع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات وهي الجهة المسؤولة عن خدمة الإشراف ومراقبة مواقع الانترنت

وحجبها بهذه المهمة والتي باشرت عملها في بداية عام ٢٠٠٧ حيث كانت مدينة (الملك) عبد العزيز للعلوم والتقنية تقوم بهذه المهمة سابقاً. والمواقع هي :

موقع شهداء القطيف ، شبكة الملتقى ، موقع شجون الأحساء ، موقع منسيون ، شمس العوامية ، شبكة انتفاضة الكرامة الإخبارية ، قضايا الخليج ، موقع الحوار المتمدن ، موقع الساحات العربية الحرة ، الشبكة الليبرالية السعودية ، موقع يا حسين ، شبكة رافد ، شبكة الشيعة ، موقع ومنتدى الحركة الإسلامية للإصلاح من لندن ، موقع ومنتدى تنظيم التجديد الإسلامي من لندن، منتدى القلعة، موقع مركز الحرمين للإعلام الإسلامي ، موقع لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية ، موقع قضايا خليجية ، شبكة النبا المعلوماتية ، شبكة هجر الثقافية ، شبكة وادي نجران ، المعهد السعودي بواشنطن، وكالة الأخبار السعودية من واشنطن، شبكة الشاعر الإسلامية، موقع شبكة الشيعي الخيور، ملتقى القطيف الثقافي ، شبكة الجارودية الثقافية، أنصار المنسيين ، شبكة الحرمين ، منتدى منابر الحرمين الإسلامية ، شبكة الأبحاث العقائدية ، قناة صفوى على اليوتيوب.

حرية التجمع وتشكيل الجمعيات

واحدة من ضمن انتهاكات حقوق الإنسان التي تضطلع بها حكومة الكيان السعودي هي كبت وقمع حرية التجمع وتشكيل الجمعيات أو الأحزاب السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الحقوقية.

لقد حاول الكيان السعودي وبكل جهده وضع قيود وحواجز حول هذا الحق سواء من خلال عدم الإشارة إليه بصراحة في قوانينه أو في ممارساته والتي يبدو بأنه

يحاول إخفاء ما يحويه سجله لحقوق الإنسان من فقرات سيئة بخصوص حرية التجمع وتشكيل الجمعيات .

كما تتعرض منظمات ولجان حقوق الإنسان إلى المضايقة والمنع وعدم منحها إجازة للعمل بحرية أو عقد اجتماعات ، ويتم مراقبة نشاطاتها بصورة دائمة . كما أن المواطنين ممنوعون من مزاوله حقهم بتأسيس أحزاب سياسية أو تكوين نقابات عمال أو تأسيس جمعيات مستقلة غير حكومية .

ان الكيان لا يسمح بإقامة التجمعات السلمية أو التظاهر السلمي ولم يتطرق القانون الأساسي لذلك ، وهذا ما جعل الاحتجاجات السلمية والتجمعات ضرباً من عصيان الأمر "تؤدي لزرع بذور الفرقة والانشقاق" حسب التسمية التي يطلقها الكيان على هذه النشاطات وهو ما يجعلها تهمة تقود صاحبها إلى السجن وتعرضه لأقسى العقوبات .

في ١٩ و ٢٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ خرجت مسيرات سلمية في محافظة القطيف وصفوى بالمنطقة الشرقية احتجاجاً على استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة وتضامناً مع أهلها ، وقامت سلطات الكيان السعودي على أثر ذلك باعتقال عدد من المواطنين الشيعة في مدينة القطيف كان منهم : (عبد العلي مكي آل بدوح ، بحار ، ٧٥ عاما ، محمد عبد العلي آل بدوح ، بحار ، ٣٩ عاما ، عبد الناصر حسن أبو الليرات ، موظف بنك ، ٣٩ عاما ، حيدر جعفر الشبركة ، موظف شركة ، ٤٤ عاما ، رضا عبدالله الشاقر ، ٢٧ عاما ، فاضل ابراهيم المغسل ، معلم ، ٣٥ عاما ، رمزي حيدر البيك ، موظف بشركة الإتصالات معلم ، ٤٠، عاما ، زهير عبد الجليل الجنبي ، ٢٦ عاما ، علي عبد الجليل الغاوي ،

موظف بلدية ، ٥٠ عاما ، أمين علي آل سماح مدرس بالكلية التقنية ، ٣٢ عاما ، كامل عباس الأحمد ، ٤٣ عاما ، منير هاشم الأسعد ، معلم مفصول من عمله بخلفيات حقوقية ، ٤٠ عاما ، عبد الله المياد ، ٢٣ عاما ، عبد الهادي حسن آل شعبان ، ميكانيكي سيارات ، ٤٦ عاما) .
وقد خضع المعتقلون للتعذيب في مراكز الاعتقال ووجهت لهم تهمة الارتباط بجهات خارجية.

في ٢١ فبراير/شباط تم اعتقال أربعة مواطنين من الشيعة في العوامية بتهمة المشاركة في الاحتجاجات وهم (علي أحمد آل ربح ، حسن منصور المزين، علي المحسن ومحمد حسن آل زايد).

في ٢١ فبراير/شباط جرى اعتقال أربعة مواطنين شيعة بعد احداث البقيع وهم : عبد الله المطرود من سيهات ، عبد الله الدرويش من القطيف ، ومرتضى الأريش — ٢٥ سنة من من الدمام ، وعبدالله المؤمن — طالب ١٥ سنة من الدمام .

في ٢٤ فبراير/شباط داهمت عناصر المباحث عدة منازل في حي باب الشمال بمدينة القطيف واعتقلت المواطنين الشيعة (حسين جواد ، علي آل زبران وحسن آل زبران).

في ٢٨ فبراير/شباط أضربت أكثر مدارس القطيف ليوم واحد احتجاجا على الأوضاع المأساوية التي تمر بها مدن وقرى المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة

العربية وبسبب الحصار الذي فرضته قوات الامن وقوات الجيش ومكافحة الشغب على المنطقة .

أحداث البقيع والمسجد النبوي

في ٢٠ فبراير/شباط وصلت أعداد كبيرة من الزائرين الشيعة من أهالي المنطقه الشرقية يقدر عددهم بـ ٣٠٠٠ زائر يرومون زيارة أئمة البقيع عليهم السلام. دخل العديد من المواطنين إلى المقبرة لأجل الزيارة ، فقام عناصر من (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) بإغلاق أبواب المقبرة ومطاردة المواطنين داخل المقبرة ، وتعرضوا بالضرب لمن وقع في أيديهم واعتقالهم ، وهرب الباقون باتجاه أبواب المقبرة مما اضطر الرجال إلى فتح أبواب المقبرة وبالقوة لإخراج الأطفال والشباب ..

ثم قام البعض من عناصر الأمن والهيئة بالتهجم على النساء بالسب والشتم والنبز بأقبح الألفاظ.

وتعرض الزوار إلى المزيد من الاستفزازات اللفظية لعناصر الهيئة بحق النساء واعتقال عدد من الرجال الشيعة مما دفعهم لترديد بعض الشعارات والتهافتات ، الأمر الذي أدى إلى تدخل قوات مكافحة الشغب التي طوقت باحة المسجد النبوي واعتدت على بعض المعتصمين بالضرب المبرح واعتقال عدد كبير من الرجال ونقلهم إلى جهات مجهولة ، وانتهى الاعتصام بعد تدخل قوات الأمن لتفريق المعتصمين .

وفي ٢٣ فبراير/شباط تجمع الآلاف من الزوار الشيعة في محيط وباحة الحرم النبوي الشريف لأداء فريضة الزيارة ، فتفاجأ الزوار بخروج الشرطة الدينية والعاملين في المسجد النبوي حاملين الكراسي الحديدية وقاموا برشق الزائرين بها مما سبب حالة من الذعر والخوف لدى النساء والأطفال .

غير أن الأمر سرعان ما تطور مع تدخل عناصر الأمن الذين طوقوا الباحة وأطلقوا النار واعتدوا بالضرب على الزوار فسقط العديد من الجرحى بالهجوم ، وتم نقل العشرات من الجرحى لتلقي العلاج في مستشفى الزهراء والأنصار ومستشفى (الملك) فهد نتيجة الإصابة بطلقات نارية ، ومن ثم قامت قوات الأمن باعتقال الجرحى الذين لم تستدع حالتهم البقاء في المستشفيات وتحولت باحة الحرم النبوي الشريف إلى ساحة اشتباكات عنيفة .

وامتدت الاشتباكات إلى حي "العزيات" في المدينة المنورة ذي الغالبية الشيعية ولجأ المتشددون لمهاجمة المحلات والسيارات التابعة لأهالي الحي.

واعتقلت قوات الأمن العشرات من المصابين الشيعة في تلك المصادمات من داخل مستشفيات الأنصار والزهراء ومستشفى (الملك) فهد.

وأصيب الشاب الشيعي زكي عبد الله الحساني (١٥ سنة) من قرية الشهرارين بالأحساء بعيار ناري في الصدر أطلقه عناصر الأمن.

وفي يوم ٢٤ فبراير/شباط تجددت اعتداءات عناصر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المدينة المنورة ضد الزائرين في باحة الحرم النبوي الشريف حيث قام عناصر الهيئة بالاعتداء ضرباً على الزائرين الشيعة المتواجدين في باحة الحرم وجوار مقبرة البقيع الغرقد.

ووقفت قوات الأمن التي تواجدت بكثافة في محيط الحرم موقف المتفرج من الأحداث التي امتدت لأسواق مجاورة للحرم.

كما تعرض الشيخ جواد الحضري إمام وخطيب جامع مدينة العمران بالأحساء لطعنات بسكين من قبل المتشددين الوهابيين عند مدخل الحرم النبوي الشريف وأسفر الهجوم عن جروح غائرة في الظهر ونقل الحضري فور ذلك إلى مستشفى (الملك) فهد بالمدينة .

وكان من بين الجرحى حيدر حسن الزاير (١٨ سنة) القطيف، أسامة حسين النمر (١٤ سنة) الدمام، مؤيد محمد المعيرفي (١٨ سنة) المدينة المنورة، علي حسين اليوسف (١٥ سنة) الأحساء، أحمد علي موسى (١٨ سنة) القطيف، ساجد حسن الزاير (١٨ سنة) القطيف، حسين محمد البقشي (٢٣ سنة) الأحساء. محمد بدر العلي (٢٢ سنة) من الأحساء.

كما أصيب الشاب صادق علي الحرز (١٨ سنة) الأحساء، بإصابات بليغة نتيجة تعرضه لثلاث طعنات في الصدر وكسور في الأطراف نتيجة اعتداء مزدوج من عناصر الهيئة ورجال الأمن.

وفي ٢٦ فبراير/شباط اعتدت مجموعة سلفية متشددة من ستة أشخاص عند فندق برج السلام مقابل الحرم النبوي الشريف في المدينة المنورة على الفتى عبد الله حسين آل خلف (١٦ سنة) من بلدة القديح في محافظة القطيف بالطعن والضرب بآلات حادة وأصابته بجروح خطيرة أدت لسقوطه مضرجا بالدماء ولاذت بالفرار. كما اعتدت مجموعة سلفية متشددة على الشاب مسلم المسبح (١٩ سنة) من أم الحمام قصة وانهالت عليه بالضرب في باحة الحرم الشريف.

وتعرض الشاب محمد عبد العظيم الخليف (١٩ عاماً) للضرب من قبل ثلاثة من المطاوعة وبعد الضرب العنيف تم تسليمه لقوات الشغب ،وقامت قوات الشغب بتسليمه إلى مركز هيئة البقيع.

وفي ٢٤ فبراير/شباط خرجت في بلدة العوامية بمحافظة القطيف مظاهرة احتجاجية شارك فيها المئات تنديدا بممارسات «الهيئة» وقوات الأمن بحق الزائرين الشيعة ، ورفع المشاركون شعارات طالبت بإلغاء هيئة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) .

وفي مساء نفس اليوم خرجت مظاهرة ثانية في بلدة العوامية ، فقامت قوات الأمن بإطلاق النار على مئات المتظاهرين مما أدى إلى إصابة العديد منهم بجروح بليغة.

وفي ٢٧ فبراير/شباط خرجت في العوامية مظاهرة احتجاجية اخرى شارك فيها المئات من المواطنين الشيعة نددوا فيها باعتداءات (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ضد الزائرين الشيعة في المدينة المنورة ، وفتحت قوات مكافحة الشغب السعودية النار على المظاهرة وسط حضور أمني مكثف في شوارع البلدة.

وفي نفس اليوم خرجت في حي القلعة في مدينة القطيف مظاهرة كبيرة شارك فيها المئات من الشبان الشيعة وطوقت قوات مكافحة الشغب التي حضرت بالمئات المنطقة المحيطة وأغلقت كل المعابر المؤدية لمكان المظاهرة.

وفي مدينة صفوى بمحافظة القطيف خرج مئات المتظاهرين هتفوا بشعارات منددة بممارسات الهيئة ضد الزائرين في باحة الحرم النبوي الشريف ، وتواجدت قوات الأمن بكثافة عند التقاطعات الرئيسية في المدينة وحاصرت قوات مكافحة الشغب البلدة القديمة.

وعقب ذلك شنت قوات الأمن حملة اعتقالات عشوائية في القطيف والعوامية طالت عددا من المشاركين وأبرياء بعيدين عن المنطقة التي شهدت المسيرات ، وقدر أعداد المعتقلين بـ ١٦ معتقلا من العوامية وحدها أغلبهم دون ١٨ سنة.

كما أرغمت السلطات الأمنية أصحاب السيارات على الطريق العام على الترحل من سياراتهم واقتادتهم مقيدي الأيدي لمركز الشرطة ، وشهدت العوامية اثر ذلك تجمعا شعبيا أمام المركز وسط البلدة استمر حتى وقت متأخر من يوم ٢٧ فبراير/شباط طالب خلاله أهالي المحتجزين بإطلاق أبنائهم.ونقل جميع المحتجزين بعد الواحدة بعد منتصف الليل إلى مركز قياده قوات الطوارئ بالظهران فيما أخطر ذوهم بمراجعة إمارة المنطقة الشرقية للمتابعة.

وكان من بين المحتجزين الصحفي منير علي النمر (٣٢ عاماً)، أحمد علي سعيد النمر (١٨ عاماً)، علي حسن عبد الله الفرج (٣٢ عاماً)، فاضل علي مكّي الربح (٣١ عاماً)، سجاد علي صالح السبيتي (١٨ عاماً)، عدنان محمد آل عريف (١٥ عاماً)، حسن علي السويكت (١٨ عاماً)، عبد العزيز آل طريف (١٨ عاماً)، فلاح حسن رضي العبادي (١٩ عاماً)، محمد سهوي (٤٥ عاماً) وهو رجل مُعاق..ومن القطيف خليل إبراهيم المختار (٣٧ عاماً)، وعبد الله محفوظ الجشي (٤٥ عاماً).

ومن الربيعية بجزيرة تاورت حسين عبدالله الصادق (٣٢ عاماً)، وسميح علي الشكر (٣١ عاماً).

وفي تاروت بمحافظة القطيف خرج مئات المتظاهرين هتفوا بشعارات منددة بالسلطة وبالاعتداءات التي تعرض لها الزائرون الشيعة في المدينة المنورة وإطلاق النار عليهم من قبل قوات الأمن ومهاجمتهم بالسكاكين من قبل "المتطرفين الوهابيين".

وفي ٢٨ فبراير/شباط قاطع آلاف الطلاب الشيعة مقاعد الدراسة في المدن الشيعية بالمنطقة الشرقية في إضراب عن الدراسة ليوم واحد احتجاجاً على اعتداءات الشرطة الدينية بحق الزائرين الشيعة في المدينة المنورة.

الاعتقالات التي جرت بسبب أحداث البقيع

في ٢١ فبراير/شباط تم اعتقال أربعة مواطنين من الشيعة في العوامية بتهمة المشاركة في الاحتجاجات وهم (علي أحمد آل ربح ، حسن منصور المزين، علي المحسن ومحمد حسن آل زايد).

في ٢١ فبراير/شباط جرى اعتقال أربعة مواطنين شيعة بعد أحداث البقيع وهم : عبد الله المطرود من سيهات ، عبد الله الدرويش من القطيف ، ومرضى الأربش — ٢٥ سنة من من الدمام ، وعبدالله المؤمن — طالب ١٥ سنة من الدمام .

في ٢٤ فبراير/شباط داهمت عناصر المباحث عدة منازل في حي باب الشمال بمدينة القطيف واعتقلت المواطنين الشيعة (حسين جواد ، علي آل زبران وحسن آل زبران).

في ٢٧ فبراير/شباط وقع اشتباك في تاروت بين مواطنين محتجين ونقطة تفتيش تقع بجوار مدرسة تاروت الثانية ، وجرى تهديد لقوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين ، وجرى على أثر ذلك اعتقال عدداً من المواطنين بعد انزالهم من سياراتهم واقتادوهم معتقلين الى مركز شرطة العوامية، واعتدوا عليهم بالضرب بشكل همجي وأعمى. وجرى بعد ذلك نقلهم الى مركز قيادة قوات الطوارئ بالظهران، وطلبت الشرطة من أهاليهم، أن يتابعوا موضوع معتقليهم عبر الإمارة في الدمام.

وكان من بين المعتقلين: (سجاد علي السبيتي/ ١٥ عاماً ، عدنان محمد آل عريف/ العمر ١٥ سنة ، أحمد علي سعيد النمر/ ١٨ سنة طالب)

في ٢٧ فبراير/شباط خرجت مظاهرة في القطيف تندد بأعمال السلطات الأمنية تجاه المواطنين الشيعة في المدينة المنورة وجرى اعتقال عدد من المواطنين الشيعة وتم إطلاق سراحهم بعد أن قضوا خمسة أيام في السجن وهم :

(عبد الله الجشي من القطيف ، حسن عبد الله الجشي من القطيف ، مهدي حسن آل خزام من القطيف ، حسين عبد الله الصادق من الربيعية ،سميح رجب الشكر من الربيعية ، كامل عبد الله الصليبي من القطيف ، كميل مهدي سعود من أم الحمام ، خليل إبراهيم المختار من القطيف ، محمد علي البناي من الفديح ، حسن حسين العقيلي من تاروت ، حسين مهدي حنتوش من القطيف شادي سيف من

سوريا ،حبيب محمد الهاشم من الخبر ، سعود آل جبار من العوامية ، عبد الله المتعب من سيهات .

في ١٦ مارس/آذار أطلقت سلطات الكيان السعودي الأمنية ١٨ متعلقاً شيعياً من الذين جرى اعتقالهم، بعد اشتراكهم في الاحتجاجات التي أعقبت أحداث المسجد النبوي والبقيع ، والمفرج عنهم هم :

(نوح عبد الله الفرّج ، علي أحمد الفرّج ، أمين حسين الفرّج ، محمد فيصل الفرّج ، فلاح حسين الفرّج ، نوح علي العبد الجبار ، عمار علي العبد الجبار ، محمد أحمد الكعبي ، محمد علي آل حريز ، مسلم صالح مبيوق ، عقيل عبد الله آل ربح ، مكي سلمان الربح ، منير محمد الزاهر ، ميرزا عبد الهادي البناوي ، زكريا سعود آل لباد ، فاضل مكي المناسف ، ماجد مصطفى آل شيبان ، محمد حسين آل عمار)

في ٣٠ يونيو/حزيران قام العديد من عناصر سلطات الكيان السعودية الأمنية بمداهمة منزل الشاب ياسر علي الفرّج ونقلته إلى مكان مجهول بتهمة الاشتراك في الاعتصامات التي قامت على أثر أحداث البقيع في فبراير الماضي .

حرية الدين والعقيدة

بالرغم من مزاعم حكومة الكيان السعودي باتخاذ بعض الخطوات والتدابير الإصلاحية في مجال حرية الدين والعقيدة وتعزيز الحوار بين الأديان في المحافل الدولية ، إلا أن الحكومة لا زالت مستمرة في فرض حظر على جميع أشكال

التعبير الديني العلني للأديان والمذاهب الإسلامية الأخرى التي لا تنتمي إلى المذهب الإسلامي السني الموافق عليه رسمياً ، حيث يتم بصورة رسمية فرض القيود على الممارسة الدينية العامة من قبل أعضاء ما تسمى بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والذين أعطيت لهم صلاحيات واسعة تخولهم فعل ما يحلوا لهم مع إمكانية الإفلات من العقاب والحصانة الممنوحة لهم من قبل السلطات ، كما أنهم غير خاضعين للمساءلة وللمراجعة القضائية عن التجاوزات والانتهاكات التي يرتكبونها، ولم تف حكومة الكيان السعودي أيضاً بالتزاماتها بحماية حقوق الإنسان ولم تشرع قوانين لحماية الحق بحرية الدين والعقيدة ، كما لا زالت تتلصقاً بنتقيح وتحديث المناهج الدراسية من أجل إزالة الإشارات التي من شأنها أن تحط من قدر المسلمين المنتمين للمذاهب الإسلامية الأخرى وكذلك غير المسلمين ، وهي مستمرة بالتباطؤ بوضع حد للغة الكراهية تجاه الأديان الأخرى أو الطوائف الدينية حيث لا زالت الكتب المدرسية تحتوي على لغة تحريضية وتنتشر ثقافة وتربية التعصب والكراهية في جميع أنحاء العالم .

ولم يبادر الكيان السعودي بتشريع قانون يجيز فيه للمواطنين حرية الفكر والوجدان والدين وحريرتهم في إظهار دينهم أو معتقدهم بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم في العلن .

وبالرغم من ان المادة التاسعة من النظام الأساسي للحكم تحث على اعتناق الدين الإسلامي وتربية النشأ على العقيدة الإسلامية والتي تقول بان :

الأسرة هي نواة المجتمع السعودي ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ورسوله وأولي الأمر واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

وكذلك المادة (١٣) من نفس النظام التي تنص على ان :
يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشأ وإكسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه.

إلا أن الكيان السعودي يناقض وينتهك هذه المواد وذلك من خلال التدخل المباشر من خلال السلطات الأمنية التي تتبع أوامر وزارة الداخلية أو حكام الأقاليم أو من خلال الإيعاز إلى بعض اللجان الدينية المتشددة التي تأخذ على هواها تطبيق القانون ، مما يولد وجهات نظر سيئة تجاه الإسلام لدى أتباع الأديان الأخرى التي لم يقف الإسلام منها موقف المعادي.

وتضطلع حكومة الكيان بانتهاكات صارخة ومنهجية للحرية الدينية ضد المسلمين الشيعة من خلال ارتكابها حماقات كثيرة القصد منها تكريس الهيمنة والتمييز ضدهم والتي انصبت وبشكل أساسي على محاربة الشعائر الدينية التي يمارسونها ، كما ويتعداها الأمر إلى غلق الحسينيات والمساجد الشيعية .

في ٧ أبريل/نيسان أقدم معلم مادة الدين ماجد عطية اللهيبي من مكة المكرمة على نزع جميع خواتم طلاب الصف الأول في ثانوية المنيزلة بمحافظة الاحساء عندما

رأى احد طلاب الصف يتقلد خاتما في يمينه ومكتوب عليه أسماء أئمة المسلمين أصحاب الكساء الخمسة عليهم السلام مما أثار حفيظته وانفجر غضبا في وجه الطلاب ووصف هذا العمل بالبدع والشركيات ، ثم قام بنزع خواتم بقية الطلبة وهددهم بالاتصال على رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إن كرروا هذا الأمر ثانية .

في ١٤ ديسمبر/كانون الأول قامت السلطات الأمنية التابعة للكيان السعودي بسحب جوازات السفر من المواطنين الشيعة الذين قاموا بزيارة العتبات المقدسة في العراق في أيام عيد الغدير .

وبالإضافة إلى سحب جوازات السفر ، قام شرطة الجمارك بمصادرة المواد التي جلبها الزوار الشيعة من المدن العراقية المقدسة والتي غالباً ما تحوي قطع من التربة الحسينية أو كتب الادعية الخاصة بالمذهب ، كما قامت الشرطة برميها في سلال المهملات وبصورة مهينة .

وطالبت سلطات الأمن الزوار الشيعة والذين جميعهم من مدينة صفوى في محافظة القطيف بمراجعة إدارة المباحث العامة في مدينة القطيف.

في ديسمبر/كانون الأول صدر تعميم سري من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة القصيم موقع من عميد الكلية الدكتور مزيد بن إبراهيم المزيد يحذر فيه من ظاهرة التشيع بين صفوف الطلاب في جامعة القصيم ويطالب أعضاء هيئة التدريس بإرسال أسماء الطلاب المشتبه بتشيعهم ، وجمع الكتب الشيعة التي جرى نشرها بين الطلاب وإتلافها .

تتفد حكومة الكيان السعودي سياسة سيئة تجاه الحرية الدينية للطوائف والأقليات الدينية في البلاد ، حيث يحاول الكيان السيطرة على الفكر والتعبير الديني وتستند سياسته على مبدأ التمييز الطائفي وتهدف إلى الضغط على معتقي العقائد الأخرى غير المعترف بها والغير منتمية للمذهب الحكومي للتخلي عن عقيدتهم لصالح العقيدة السائدة ، ويستخدم الكيان الانتماء الديني للمواطنين الشيعة كحجة لتحديد عقيدتهم السياسية والتي يتم على ضوءها تحديد الولاء والانتماء للوطن وهو أسلوب يؤدي إلى إتباع سياسة الإرهاب الحكومي وما ينتج عنه من انتهاكات واسعة بحق المواطنين .

ويشجع الكيان على التفرقة والاضطهاد الديني، كما أخفقت حكومته في البراءة من تهمة الاضطهاد والاستبداد بحق الأديان والمذاهب الأخرى التي جردت من قوتها السياسية والتعبيرية بسبب سيطرة الفئة الحاكمة على جميع منافذ الإدارة الحكومية. ولم تبذل الحكومة جهداً مميزاً للحد من هجمات الفئات الدينية المتشددة والتي تعمل تطوعاً سواء من حيث إشاعة الفكر التكفيري أو في مساندة المجموعات والأفراد المسلحين التابعين للحكومة في الهجوم على المواطنين وكما حدث في أحداث البقيع .

كما لم يبذل الكيان السعودي جهداً في تشجيع مناخ الاحترام والتسامح الديني تجاه المواطنين في شبه الجزيرة العربية من الشيعة ، ولكنه عمل على العكس ، إذ بادرت حكومته إلى تضمين قوانينها وأنظمتها لمواد وفقرات ترسخ عقيدة الكراهية

والاستبداد والهيمنة الدينية وبتحريض المؤسسة الدينية الوهابية مما أدى إلى الهيمنة الدينية لدين الأغلبية وتحيزها ضد المذاهب الأخرى .

إن من شأن هذه السياسة أن تؤدي إلى فرض قيود على الشيعة عندما تتجه الحكومة نحو فرض مذهب واحد وإلغاء حق المذاهب الأخرى ، وقد ينحى التمييز الطائفي ضد شيعة شبه الجزيرة العربية منحىً خطيراً عندما يصنف الشيعة على أنهم طائفة متطرفة .

ومن الانتهاكات المصنفة في مجال الحرية الدينية قيام الكيان السعودي بمنع المواطنين الشيعة من ممارسة شعائرهم الدينية في العلن وفي السر ومن الاحتفال بمواليد وشهادة أئمة أهل البيت عليهم السلام ويبرر الكيان القيود الشديدة التي يضعها على هذه الشعائر بعدم انسجامها مع توجهه الديني المتطرف الذي تطبقه الحكومة ، كما لا يتوانى من اتهام ممارسيها بالكفر .

وتمنع سلطات الكيان الشيعة من بناء مساجد خاصة بهم وحسينيات لإقامة المآتم ، وتطلب منهم الحصول على إجازة للبناء والتي غالباً ما يكون من المستحيل الحصول عليها ، أو تستغرق سنين طويلة لاستخراجها .

ويقوم الكيان السعودي بإغلاق العديد من هذه المساجد ، ويوقف بناء المساجد التي بنيت حديثاً ، أو يهدم البعض منها .

كما يقوم بمنع الشيعة من استيراد وبيع الكتب الخاصة بالمذهب وكذلك يمنع تداول الرموز الدينية والصور والرسومات التي تمثل علماء الطائفة ورموزهم الدينية ، كما يصل حد المنع أيضاً إلى عدم رفع الأذان للصلاة على الطريقة الشيعية .

وينحى التمييز الطائفي منحى آخر عندما يقوم الكيان بوضع العقوبات أمام المواطنين الشيعة في حالة طلبهم الحصول على تصريح للسفر خارج البلاد وخاصة إذا كان السفر من أجل الدراسة الدينية في إيران أو العراق ، كما يقوم بمصادرة جوازات السفر للأفراد الذين يشتبه بحملهم أفكاراً ذات مدلول سياسي .

ويشمل التمييز أيضاً الجانب الاقتصادي حيث يحرم الشيعة من تبوء المناصب العليا في المؤسسات والشركات الحكومية الكبرى ، فنادرًا ما يتقلد أحد الشيعة منصب مدير عام شركة أو مؤسسة ، كما لا يحق للشيعة أن يكون رئيساً للبلدية في المناطق الشيعية أو غيرها ، كما قام الكيان مؤخراً بحضر تسنم الشيعة لمنصب الإدارة في المدارس الابتدائية والثانوية ، كما أنهم ممنوعون من تقلد مناصب في الجيش أو الشرطة أو الحرس الوطني .

ففي شهر نوفمبر/تشرين الثاني ووفقاً لأقوال عدد من الشيعة من المنتسبين إلى الجيش السعودي فإنه جرى استبعادهم من مناصبهم وإخضاعهم لرقابة دائمة وللاستجواب داخل وحداتهم العسكرية على بسبب الحرب التي شنها الكيان السعودي على المواطنين الحوثيين في اليمن والتي اتخذت طابعاً طائفيًا بسبب الانتماء للمذهب الشيعي للحوثيين . وشمل الاستبعاد استثناء المنتسبين الشيعة من الوحدات التي توجهت للمرابطة في مكة المكرمة خلال موسم الحج . كما تم منع عدد منهم بالتمتع بالإجازة الاعتيادية وإبعادهم عن مناصبهم السابقة في المستودعات والتدريب ونقلهم إلى مناصب هامشية .

وعلى الصعيد السياسي ، لا يسمح الكيان السعودي للشريعة بتقلد مناصب سياسية التي هي حكراً على بني سعود وشركائهم ، كما يتم تمثيل الشيعة بعدد رمزي في مجلس الشورى ، حيث يمثل الشيعة أربعة أعضاء فقط في المجلس الذي يعين أفراده الملك والذي لا يملك صلاحيات تذكر في سن القوانين والأنظمة .

ويتم تصنيف الشيعة من قبل المؤسسات الدينية المدعومة من قبل الكيان على أنهم من غير المسلمين ويصل الأمر إلى حرمانهم في بعض الأحيان من صفة المواطنة في الخطاب الديني أو السياسي حيث ينظر الكيان بعين الشك للمواطنين الشيعة وغالباً ما يتهمهم بعدم الولاء للوطن وهذا ما جعل جميع المؤسسات الإدارية تتبع معاملة قائمة على التمييز تجاه المواطنين الشيعة ، الأمر الذي يجعل السلطات تشكك في أي سلوك أو نشاط يقوم به أفراد الطائفة الشيعية.

وتحاول المؤسسة الدينية التي أنشأها الكيان وعين موظفيها على أساس الولاء لعائلة بني سعود النيل من الطائفة الشيعية ومن أفرادها سواء من خلال الفتاوى التي يصدرها موظفوها ، أو التحريض على استخدام العنف ضد أفراد الطائفة والتعامل معهم بحقد وكرهية ، وهذا ما خلف فجوة كبيرة ما بين أبناء البلد الواحد.

ففي أغلب المحاكم السنية تقريباً يجري تجاهل شهادة المواطن الشيعي من قبل القضاة . كما لا يسمح للشريعة بتقلد مناصب القضاة في المحاكم السنية ما عدا المحاكم الجعفرية والتي لا تتعدى المحكمتين في عموم البلاد ، واقتصارهما على قضايا الأحوال الشخصية فقط مثل إجراء عقود الزواج والطلاق والميراث،

والأوقاف التي تحاول الحكومة جاهدة سلبها أيضاً من الشيعة وضمها للمحكمة
السنية الكبرى .

فعلى سبيل قامت السلطات القضائية السعودية في ٥ أبريل/نيسان بتعيين السيد
وجيه العوامي قاضياً بالمحكمة الجعفرية بالقطيف خلفاً للقاضي الشيخ سعيد
المدلوح. وأحيل الشيخ المدلوح على التقاعد بعد عام واحد قضاه على رأس
المحكمة وفقاً لعقد سنوي مع الوزارة.

وهذا الإجراء يعد تدخلاً من السلطات القضائية الرسمية في عمل المحكمة
وتقليص صلاحياتها وجعلها إدارة تابعة للمحكمة السنية الكبرى في القطيف.

وعلى صعيد التعليم ، يمارس الكيان السعودي سياسة التمييز الطائفي حتى في
المناطق ذات الأغلبية الشيعية ، فمثلاً من النادر أن يتقلد الشيعي منصب مدير أو
مديرة مدرسة، ومن النادر أيضاً أن تجد في الجامعات أساتذة وإداريين من الشيعة.

وتضع السلطات الكثير من القيود على الحجاج الشيعة سواء منهم مواطنو شبه
الجزيرة العربية أو من البلدان الأخرى ، حيث تقوم سلطات أمن المطارات بتأخير
الحجاج الشيعة في صالات التفتيش لساعات طوال ، بالإضافة إلى المعاملة السيئة
التي يعاملهم بها موظفو المطار من توجيه إهانات وكلمات نابية ومصادرة المواد
والكتب والرموز الشيعية .

ويذكر أنه قد صدر في شهر أكتوبر/تشرين الأول تعميم حكومي لدوائر جمارك
جسر (الملك فهد) على الحدود السعودية البحرينية يملئ بالتشديد على الزوار
الشيعة القادمين من إيران .

في ديسمبر/ كانون الأول صدر تعميم سري من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة القصيم موقع من عميد الكلية الدكتور مزيد بن ابراهيم المزيد يحذر فيه من ظاهرة التشيع بين صفوف الطلاب في جامعة القصيم ويطالب أعضاء هيئة التدريس بإرسال أسماء الطلاب المشتبه بتشييعهم ، وجمع الكتب الشيعية التي جرى نشرها بين الطلاب وإتلافها .

التمييز في التعليم

يعاني المواطنون الشيعة من التمييز في مجال التعليم من خلال وضع الحكومة للعديد من القيود أمامهم عند الالتحاق بالجامعات حيث تكون نسبة قبول الطلاب الشيعة أقل كثيراً من نسبة الطلاب السنة. كما يتعرضون للتمييز في مجال المناهج الدراسية حيث يتجاهل القائمون على تأليف المناهج الدراسية عقائد المذهب الجعفري وتضمين المناهج عقائد مغايرة لمذهب الطلاب ، بالإضافة إلى تضمينها إهانات وعدم احترام للعقائد الشيعية ووصف معتققيها بالكفار أو المرتدين عن الإسلام الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الهوة ما بين التلاميذ والمعلمين الذين يتم انتخاب أغلبهم من ذوي العقائد المتشددة والمتعصبة .

وتقوم معظم المناهج المدرسية بالترويج للتعصب الديني والعنف المبني على الدين أو المعتقد الأمر الذي حدا بلجنة الحرية الدينية الأمريكية الدولية للإيعاز إلى وزارة الخارجية الأمريكية بالضغط على الكيان السعودي من اجل تنقيح المناهج المدرسية وإزالة جميع الإشارات التي من شأنها أن تحط من قدر المسلمين أو غير

المسلمين أو تلك التي تروج للكراهية تجاه الطوائف والأقليات الإسلامية والأديان الأخرى.

كما طلبت من الكيان السعودي بوصفه عضواً في المجتمع الدولي أن يلتزم باحترام المعايير الدولية بما في ذلك الالتزام بعدم تشجيع العنف والتعصب والكراهية.

أمثلة على المناهج

في كتاب التوحيد للمرحلة الثانية عشر (الصف الثالث الثانوي) ورد بأن: الشرك الأكبر يحل الدماء والأموال" وهذا يعني من الناحية القانونية بأن أي مواطن مسلم بإمكانه قتل المشرك حسب اعتقاده وسلب ماله مع إمكانية الإفلات من العقاب إذا كان يعتقد بأن ذلك المشرك مذنب بسبب ارتكابه لانتهاكات مزعومة. (كتاب التوحيد/باللغة العربية/درس الشريعة الإسلامية ، ١٥). ووفقاً للتوجه الديني المتشدد الذي تتبعه الحكومة السعودية فإن المشمولين بالشرك الأكبر هم الشيعة والصوفية وبعض المذاهب الإسلامية السنية، الذين يزورون أضرحة أوليائهم كي يسألوهم الشفاعة لهم عند الله ، وكذلك المسيحيين واليهود والهندوس والبوذيين".

كما يقوم مدراء ومديرات المدارس وبتوجيه مباشر من الحكومة بمعاملة التلاميذ معاملة سيئة في الوقت الذي يكون فيه أغلب التلاميذ من أتباع المذهب الجعفري .

المساجد والحسينيات

تقوم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بتمويل وبناء وصيانة المساجد السننية فقط ، وتقوم بتعيين أئمة هذه المساجد والذين يتبعون توجيهات مسؤولي الحكومة وإنفاذ سياستها ، إلا أن الوزارة تحجم عن دعم المساجد الشيعية ، بل أنها تضع المعوقات أمام المواطنين الشيعة الذين يرومون بناء مساجد أو حسينيات وتطالبهم السلطات المحلية بالحصول على تراخيص للبناء من الوزارة والتي غالباً ما يعجزون من الحصول عليها ، كما تقوم السلطات المحلية بإيقاف بنائها أو تهديمها إذا لم تحصل على إجازة .

كما لا يتم تسجيل الحسينيات مما يضطر المواطنين إلى إنشاءها في بيوتهم الخاصة حيث تتعرض للإغلاق في أكثر الأحيان واعتقال أصحابها.

المساجد والحسينيات المغلقة

والجدير بالذكر بان سلطات الكيان السعودي قامت في بداية شهر محرم من العام الماضي بإغلاق عددا من الحسينيات والمجالس والمآتم الحسينية في الأحساء مثل حسينية (البدي) ومجلس (الشواف) ومجلس (ألبو زيد) في مدينة الهفوف ومجلس (سادة العلي) بقرية الدالوة وحسينية في قرية البطالية وعدد من المجالس الحسينية المقامة في المنازل بعد أن استدعت القائمين على تلك المجالس وأجبرتهم على توقيع تعهدات تقضي بعدم فتحها مرة أخرى.

وفي ٧ يناير/كانون الثاني منعت السلطات الأمنية موكب عزاء موحد كان من المقرر أن يخرج في بلدة القديح في محافظة القطيف ، حيث قامت العشرات من دوريات الأمن بتطويق البلدة وتفتيش الداخلين والخارجين منها .

وفي ٨ يناير/كانون الثاني قامت سلطات الكيان السعودي بقطع التيار الكهربائي عن مسجد السبطين الشيعي في حي المحدود بمنطقة (الملك) فهد بالأحساء ، وفي نفس اليوم قام البعض من عناصر البحث الجنائي بانتزاع جميع اللافتات العاشورائية من شوارع قرية الرميثة بالأحساء.

كما قام عدد من المتشددين الوهابيين وبحماية من السلطات بتمزيق إطارات السيارات الخاصة بالمواطنين الشيعة المعزين في حسينية الإمام الرضا عليه السلام في منطقة محاسن أرامكو في مدينة المبرز في الأحساء .

وفي ١٥ يناير/كانون الثاني قامت سلطات الكيان السعودي الأمنية بمهاجمة أحد العروض التمثيلية التي أقامها أهالي مدينة صفوى بمحافظة القطيف بإحدى الساحات العامة في المدينة والتي تمثل واقعة الطف في كربلاء حيث هاجمت أعداد كبيرة من عناصر الأمن والبحث الجنائي ساحة العرض وحطمت المجسمات والديكور الخاص بالعرض واعتقلت (السيد صالح السادة) المشرف على اللجنة المنظمة للعرض .

كما قامت سلطات الكيان السعودي بإغلاق (صالة القلعة للأفراح) التي كانت تقيم فيه إحدى الفرق المسرحية المحلية عرض مسرحي حول واقعة الطف والذي حضره عدد كبير من النساء والأطفال وقامت باحتجاز مالك الصالة (السيد يوسف

الشبيب) وأجبرته على توقيع تعهد خطي بعدم فتح الصلاة التي أغلقت بالشمع الأحمر وأطلقت سراحه بعد ٢٤ ساعة من الاحتجاز.

في فبراير/شباط أغلقت السلطات الأمنية في الأحساء الحسينية الفاطمية بالشمع الأحمر وقطعت التيار الكهربائي عنها .

في ٢٣ مارس/آذار قامت السلطات السعودية بإغلاق حسينية الخواجة في حي الكوت بمدينة الهفوف التي يعود تاريخ تأسيسها إلى منتصف القرن الماضي بذريعة قيامهم بإعادة طلاء الحسينية من الداخل بدون ترخيص واستدعت إمارة الأحساء القائم على الحسينية الحاج علي الخواجة وأبلغته قرار إغلاق الحسينية .

كما قامت السلطات الأمنية بإغلاق حسينية الزهراء التي مضى على بناءها أكثر من ١٢ عاما وأبلغت القائم على الحسينية الحاج احمد حسين العاشور بقرار اغلاق الحسينية الصادر من محافظ المنطقة بدر بن جلوي أواخر ديسمبر الماضي. وتذرت السلطات حينها بوجود حسينية أخرى في القرية.

في ٢٢ أبريل/نيسان قامت السلطات بوضع حواجز حول قبور أئمة أهل البيت عليهم السلام في مقبرة البقيع وذلك لإعاقة الزائرين الشيعة القادمين من جميع أنحاء العالم للتقرب من القبور والتبرك بها . وجاءت هذه الإجراءات بعد الأحداث الدامية التي جرت في الحرم النبوي الشريف ومقبرة البقيع في العشرين من شهر فبراير/شباط .

في ٢٠ مايو/مايس قام العشرات من المواطنين الفاطميين في حي الثقبه التابع إلى مدينة الخبر بافتتاح مسجد الثقبه وبدون ترخيص من الحكومة ، حيث قاموا بكسر السلاسل الموضوعه على أبواب المسجد من قبل السلطات والدخول إلى المسجد وإقامة صلاة الجماعة فيه ، كما سلموا إمارة المنطقة الشرقية بياناً أكدوا فيه كسر الحظر المفروض على المسجد ووقع البيان من قبل عدد من المواطنين .

في ٢٦ يونيو/حزيران طوقت عشرات الدوريات الأمنية السعودية وعناصر هيئة الأمر بالمعروف والنهي المنكر مسجدين للشيعة في مدينة الخبر في حي الجسر وحي الثقبه ومنعت المصلين من إقامة الصلاة ، حيث قامت العشرات من دوريات الشرطة وأفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتطويق المسجدين ومنعت المصلين من إقامة صلاة الجماعة.

في يوليو/تموز رفض عالم الدين الشيعي السيد محمد باقر الناصر في مدينة الخبر الانصياع لأوامر السلطات بالامتناع عن إقامة صلاة الجماعة مهددا بإقامة الصلاة في الشوارع العامة في حال استمرار إغلاق المساجد الشيعية في الأحساء .

وفي ١ أغسطس/آب وعلى أثر ورود رسائل عبر البريد الداخلي لجامعة (الملك فهد) للبتروول والمعادن بالظهران تلقاها نحو ٨٠٠٠ من الطلاب حملت بطاقات تهنئة بميلاد الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) برزت في النقاش الالكتروني عبارات تحريضية قام بإرسالها طلاب وهابيون ضد الطلاب الشيعة تطالب بقطع رؤوس الرافضة على حد تعبيرهم .

وفي ٥ أغسطس/آب داهمت السلطات الأمنية في الأحساء خمسة أماكن تم تحضيرها لإحياء مهرجانات شعبية بمناسبة ميلاد الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) وقامت بتدميرها وتفكيك ونزع جميع مظاهر الزينة المنتشرة في المدينة . وفي نفس اليوم قامت فرقة تابعة للشرطة وإدارة البحث الجنائي بمداومة قرية (بني معن) ومنعت المواطنين من إقامة مهرجانات احتفالية لنفس المناسبة وهددت القائمين على إقامة المهرجانات بالاعتقال وتم سحب بطاقات هوياتهم وطالبتهم بمراجعة الشرطة.

في ١٠ أغسطس/آب قامت سلطات الأمن بإغلاق المصلى الملحق بمنزل المواطن الشيعي الحاج حسين الراشد في حي البايونية في مدينة الخبر وأبلغوه بالامتناع عن إقامة صلاة الجماعة وقامت السلطات بمضايقة الحاج الراشد من أجل إجباره على توقيع تعهد بعدم إقامة صلاة الجماعة في المصلى في المستقبل .

في ٥ سبتمبر/أيلول هاجمت السلطات الأمنية السعودية المؤلفة من قوات الطوارئ وعناصر مكافحة الشغب والمرور والهلال الأحمر والدفاع المدني المسجد الاسماعيلي الوحيد في مدينة الخبر ، ويقع المسجد في منطقة الثقبه ويتسع لأكثر من ١٠٠٠ مصلي مضى على بناءه أكثر من ١٧ سنة وسبق استعماله كساحة لإقامة صلاة العيدين منذ نحو ٤٠ سنة وعللت السلطات سبب إغلاقها للمسجد بعدم وجود رخصة رسمية وأنه مقام في منطقة صناعية ، وقامت بطرد المصلين عنوة وعمدت لإغلاق مداخل المسجد نهائيا باللحام.

والجدير بالذكر انه في ٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٨ أغلقت السلطات السعودية مسجد الثقبه واحتجزت (الشيخ يوسف المازني) إمام المسجد ليوم واحد وأبلغته إدارة

المباحث الجنائية بقرارات صادرة من (محمد فهد بن عبد العزيز آل سعود) الحاكم الإداري للمنطقة بإغلاق المسجد والامتناع عن إقامة صلاة الجماعة فيه .

في ٢١ سبتمبر/أيلول استدعت شرطة البحث الجنائي بمحافظة الخبر الوجيه الحاج عبد الله صالح المهنا وأجبرته على توقيع تعهد خطي لإزالة خيمة كبيرة أقامها الأهالي لأداء الصلاة في شهر رمضان المبارك وإقامة صلاة العيد عوضاً عن المسجد الشيعي المغلق في حي الجسر الذي يسكنه غالبية شيعة .

في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول أغلقت السلطات السعودية المسجد الاسماعيلي الوحيد في مدينة الخفجي المحاذية للحدود الكويتية دون إبداء مبررات واضحة للإغلاق.

في ٦ أكتوبر/تشرين الأول أصدرت إمارة المنطقة الشرقية برقية تضمنت أوامر بعدم إقامة المساجد للاسماعيليين خارج منطقة نجران، وكذلك الحسينيات والمقابر خارج محافظتي القطيف والأحساء ، البرقية موقعة من نائب أمير المنطقة الشرقية بدر بن جلوي بن عبد العزيز استندت إلى أوامر مباشرة من وزير الداخلية نايف بن عبد العزيز. وطالبت البرقية محافظي الأحساء والقطيف والجبيل والخبر وبقيق ورأس تنورة إلى جانب مديري المباحث والشرطة والاستخبارات بالشرقية بامتنال أوامر الوزير بمنع استخدام أي استراحات مستأجرة كمساجد ومراقبتها باستمرار.

في ١ نوفمبر/تشرين الثاني أغلقت السلطات السعودية مسجدين شيعيين في مدينتي رأس تنورة وأبقيق في المنطقة الشرقية .

وذكر الأهالي أن السلطات الأمنية في رأس تنورة أغلقت المسجد الاسماعيلي الوحيد في المدينة ومنعت المواطنين الشيعة من أداء صلاة الجماعة فيه ، وسبق الإغلاق الأخير إقدام السلطات على إغلاق المسجد الاسماعيلي في مدينة أبقيق .

في بداية شهر محرم ١٨ ديسمبر اضطر الآلاف من المواطنين الشيعة من أهالي مدينتي الدمام والخبر للذهاب إلى مدينتي الأحساء والقطيف لإقامة المجالس الحسينية في المساجد والحسينيات لهاتين المدينتين بسبب منع سلطات الكيان السعودي لهم من إقامة الشعائر الحسينية في الدمام والخبر .

في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول استدعت السلطات الأمنية في القطيف القائمين على حسينية المعاتيق في مدينة تاروت لغرض التحقق بشأن الازدحام المروري الذي نتج عن تكديس مئات السيارات لمتابعي محاضرات الشيخ سعيد المعاتيق .

في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول قامت قوات الأمن السعودية مدعمة بقوات المهمات الخاصة ترافقها سيارات البلدية بتطويق بلدة الرميلة بالأحساء وإزالة العشرات من اللافتات العاشورائية التي انتشرت في البلدة خلال أيام محرم الحرام . وبعد ذلك قام الأهالي مجدداً بتعليق لافتات أخرى وباللغتين العربية والإنجليزية . وسبق وان قامت السلطات بتفتيش إحدى مزارع البلدة بحثاً عن المزيد من اللافتات غير أنها لم تعثر على شيء .

الاعتقالات التعسفية

يتعرض العديد من المواطنين للاعتقال ولأسباب تبدو غير قانونية وغير مقنعة وفقاً للمعايير الدولية حيث أنها تتم على أساس الانتماء الديني والمذهبي والعنصري وهي أسباب واهية تقاوم من وضع حقوق الإنسان سوءاً حيث يتعرض المواطنون الشيعة للاعتقال بسبب ممارستهم لشعائهم وواجباتهم الدينية ، كما يتعرض للاعتقال أيضاً أفراد الطائفة الإسماعيلية ، وكذلك كل من يتجاهر بالإصلاح أو انتقاد سياسات الكيان الخاطئة .

في ١ يناير/كانون الثاني تم اعتقال المواطنة الشيعية وفيقة صالح احمد الهزاع ، ٥٠ سنة ، من بلدة المبرز ، حي المجابل ، متزوجة و لديها ٩ أطفال ، بتهمة السحر والشعوذة لوجود أوراق مكتوب عليها أدعية دينية شيعية وتم الإفراج عنها بعد ستة أشهر .

في ١ يناير/كانون الثاني قامت سلطات الكيان السعودي باعتقال المواطن خالد سليمان العمير ، ٤٠ سنة ، لمحاولته تنظيم مظاهرة سلمية بمدينة الرياض احتجاجاً على قصف المدنيين في غزة من قبل الجيش الإسرائيلي.

وفي ٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني قامت سلطات سجن الحاير بالرياض بعزل المعتقل العمير وحجزه في السجن الانفرادي وتعريضه للتعذيب على يد حراس السجن ، ويعتقد بأنه وراء تسريب صور من داخل السجن تشير إلى حالة تعذيب داخل

سجن الحائر للسجين خالد محمد الصيعري البالغ من العمر ٣٠ سنة ، الذي تعرض للتعذيب على أيدي حراس السجن، وبإمرة النقيب ماجد الخليف .
في ١٨ يناير/كانون الثاني تم اعتقال المواطنين الشيعة إبراهيم احمد المكي ، ٢٥ سنة ، وعبد الهادي احمد المكي ، ٢٢ سنة ، وحسن احمد المكي ، ٢٠ سنة ، وجعفر احمد المكي ، ٢٨ سنة ، من بلدة الدالوة ، وراضي علي حسين العطية ، ٦٠ سنة ، من بلدة الجرن بتهمة رعايتهم ومشاركتهم في احتفالات دينية شيعية وتم الإفراج عنهم بعد أسبوعين.

في ٥ مارس/آذار تم اعتقال السيد هاشم علي ناصر السلطان نجل عالم الدين الشيعي السيد علي ناصر السلطان من مدينة الخبر بتهمة بناء مصلى وقف الخبر ، وكذلك اعتقال المواطن أحمد الراشد ومواطن آخر من عائلة المكي بتهمة بناء مسجد غير مرخص وإقامة صلاة الجماعة فيه.

في ٢٢ مارس/آذار أعتقلت السلطات الأمنية المواطن الشيعي محمد حسين العبود ، ٤٠ سنة ، متزوج و له ٥ أطفال ، من بلدة الرميلة بتهمة بيعه ملابس سوداء تستخدم في أيام عاشوراء ، وكذلك المواطن صالح محمد العبد الله ، ٢٨ سنة ، متزوج ، من بلدة الرميلة بتهمة عمل مؤذنة بمكبر صوت على منزله وتم الإفراج عنهما بعد أسبوع.

في ٢٢ مارس/آذار أعتقلت سلطات الأمن السعودية المواطن الشيعي جواد علي حسين العبد الرضا ، ٣٩ عاماً ، من حي العتبان بمدينة المبرز بمحافظة الأحساء

متزوج وأب لأربعة أطفال ، حينما كان يهم بمغادرة البلاد في دائرة جمرك البطحاء إلى دولة الإمارات .

كما قامت السلطات الأمنية بتفتيش منزل والده الذي يسكن فيه المواطن المذكور وصادرت مجموعة من الكتب وأشرطة الفيديو وصور خاصة لعائلته .
ويذكر بان المواطن جواد علي حسين العبد الرضا يعاني من مرض مزمن في الأعصاب منذ أكثر من عشر سنوات وهو يدير حملة لزيارة العتبات المقدسة في إيران والعراق سبق استدعاه من قبل مباحث الأحساء قبل عامين ونصف بتهمة "عدم امتلاكه ترخيصا للحملة" واخذ تعهد عليه وأطلق سراحه مباشرة.

في ٢٩ مارس/آذار أعتقل المواطن الشيعي علي معتوق البدي ، ٤٣ سنة ، من بلدة الهفوف ، موظف شركة خاصة ، متزوج و له ٥ أطفال بتهمة قراءة في حسينية الزهراء بحي الأندلس بالهفوف وتم الإفراج عنه بعد شهر.

في ٢٦ أبريل/نيسان أعتقل المواطنين حسين صالح حسين محمد ، ٢٥ سنة ، ومحمد جابر صالح الجعفري، ٢٢ سنة ، و طاهر جاسم محمد العطية ، ٢٢ سنة ، وصالح محمد جاسم العطية من بلدة الجرن بتهمة المشاركة في احتفالات دينية شيعية وتم الإفراج عنهم بعد أسبوعين.

في ١١ مايو/أيار أعتقل المواطن الشيعي حسين عبد الله محمد الحبابي ، ٦٠ سنة ، من بلدة العمران ، مدرس متقاعد ورئيس سابق لنادي الصواب بالعمران ولجمعية العمران الخيرية ، وذلك بتهمة وضع لوحة ترحيب بالشيخ الحضري الذي خرج من المستشفى في أحداث البقيع ، وتم الإفراج عن الحبابي بعد أسبوع.

في ١٧ مايو/أيار أعتقل المواطن الشيعي عبد الله احمد علي العلي ، ٦٣ سنة ، من بلدة الهفوف ، حي الفاضلية ، بتهمة رعايته مجلسا حسينيا عائليا قديما عرف بـ"مجلس العلي" في بالهفوف وتم الإفراج عنه بعد شهر.

في ١٧ مايو/أيار تم اعتقال المواطنين الشيعة حسين علي السعيد ، ١٧ سنة ، طالب ثانوية ، وموسى صادق السعيد ، ٢٠ سنة ، طالب كلية تقنية ، ومحمد حسين ابو علي ، ١٧ سنة ، طالب ثانوية ، واحمد سامي الوايل ، ٢١ سنة ، طالب جامعي ، من حي الرقيات في بلدة الهفوف في الأحساء ، بتهمة ممارسة شعيرة التطبير في شهر محرم الماضي وتم الإفراج عنهم بعد أسبوع .

في ١٧ مايو/أيار قامت سلطات البحث الجنائي وبأمر من محافظ الأحساء بدر بن محمد بن جلوي باعتقال عالم الدين الشيعي البارز (الشيخ علي حسين العمار) من قرية البطالية التابعة لمحافظة الأحساء بتهمة دعم مجالس الغزاء الحسينية مالياً ، وتقديم الطعام لرواد الحسينيات في المناسبات الدينية .

في ٩ يونيو/حزيران ، قامت ادارة البحث الجنائي في الخبر باعتقال المواطن حسين عيسى علي الأحمد من مدينة صفوى عوضا عن أخيه (نايف عيسى علي الأحمد) المطارذ منذ أحداث البقيع.

وسبق وان قامت السلطات الأمنية باعتقال أخيه الأكبر (ناصر عيسى علي الأحمد) بغية الضغط عليه وعلى عائلته لتسليم نفسه .

في يوليو/تموز تم اعتقال المواطن الشيعي حسين السيد هاشم السلطان بتهمة ممارسة الشعوذة وحمل الطلاسم السحرية وذلك بسبب حمله أدعية دينية تخص المذهب الشيعي .

في ١٥ يوليو/تموز قامت سلطات الكيان السعودي الأمنية بعد فترة طويلة من الملاحقة من إلقاء القبض على المواطن الشيعي زهير حسين البوصالح ، ٤٣ سنة ، نجل الحاج حسين البوصالح المشرف على مسجد حي الثقبه في محافظة الاحساء واقتادته إلى مركز شرطة العليا وذلك بتهمة رعايته للمسجد في الوقت الذي كان والده هو المشرف عليه وولده زهير غير متواجد في الاحساء حيث يقيم في حي العليا في الرياض ويعمل مسئولاً في الخطوط الإماراتية .

ولقد كانت سلطات الكيان السعودي الأمنية قبل اعتقاله تتواجد عند منزل والده في محاولة لاعتقاله في حال قدومه للمنزل ، وذلك بناءً على أمر من إمارة المنطقة الشرقية .

في ١٣ يوليو/تموز تم اعتقال المواطنين الشيعة محمد جاسم سعود الحداد ، ٥٥ سنة ، متزوج وله أطفال ، تاجر له محل في سوق المبرز ، وحسين علي العليوي ، ٢٠ سنة ، يعمل في محل محمد جاسم الحداد ، ومجتبى السليمان ، ٢٤ سنة ، يعمل في نفس المحل ، وقاسم السليم ، ٢٨ سنة ، من بلدة المبرز يعمل في نفس المحل ، ووجهت لهم تهمة التبرع بمربطبات لحفل ديني في بلدة المبرز وتم الإفراج عنهم بعد عشرة أيام .

في ١٧ يوليو/تموز اعتقلت السلطات الأمنية المواطن ناجي حسين الزاهر الذي كان مطارداً من قبل السلطات الأمنية على خلفية الاعتصام الذي قام به المواطنون الشيعة في بلدة العوامية إبان المحاولة الفاشلة لإعتقال العلامة نمر باقر النمر ، وتم إطلاق سراحه في ١٦ نوفمبر ٢٠٠٩ .

في ١٨ يوليو/تموز قامت السلطات الأمنية للكيان السعودي باعتقال الشاب محمد نمر باقر النمر ، ٢٢ سنة ، طالب في كلية الجبيل ، عندما راجع مركز شرطة العوامية للمطالبة بإعادة سيارته التي صادرتها السلطات مؤخراً السعودي وذلك للضغط على والده الشيخ نمر باقر النمر التي تطارده السلطات الأمنية لتسليم نفسه للسلطات.

ولقد سبق وان فصل الشاب محمد النمر من الدراسة ، كما قامت السلطات ولنفس السبب بحرمان شقيقته فاطمة من بعثتها الجامعية خارج البلاد . وتم اطلاق سراحه في ١٦ نوفمبر ٢٠٠٩ .

في ٢٠ يوليو/تموز أعتقل المواطنين : السيد أمين طاهر الهاشم ، ٣٨ سنة ، متزوج وله ٣ أطفال يعمل في مستشفى الملك فهد ، السيد مصطفى طاهر الحسن ، ٢٥ سنة ، متزوج يعمل في شركة خاصة ، وبدر حسين الحربي ، ١٨ سنة ، طالب في المعهد المهني بالدمام ، من بلدة الرميثة ، بتهمة المشاركة في مواكب عزاء في البلدة بمناسبة عاشوراء ، وتم الإفراج عنهم بعد عشرة أيام.

في ٢٥ يوليو/تموز قامت إدارة البحث الجنائي باعتقال المواطن الحاج عبد الله بن صالح المهنا (عمدة مدينة الخبر) في أعقاب رفضه التعهد بعدم إقامة الصلاة بالمسجد الذي يقع تحت إشرافه. وتم إطلاق سراحه في ٣٠ يونيو/حزيران .

في ٢٧ يوليو/تموز أعتقل المواطن الشيعي حجي حسين الحمد ، ٥١ سنة ، من بلدة الطريبيل ، بتهمة المشاركة في مواكب عزاء في البلدة بمناسبة عاشوراء ، وتم الإفراج عنه بعد سبعة أيام.

في ٣٠ يوليو/تموز أعتقل المواطن الشيعي السيد أنور سلمان العلي ، ١٧ سنة ، من بلدة الرميطة ، طالب في المعهد المهني بالدمام ، بتهمة المشاركة في مواكب عزاء في البلدة بمناسبة عاشوراء ، وتم الإفراج عنه بعد سبعة أيام ، وعاودت السلطات الأمنية اعتقال الشاب في ١١ نوفمبر بذريعة المشاركة في الإعداد لاحتفالات دينية ، وتم إبلاغه بصدور حكم بالسجن الإداري لمدة أسبوع واحد . وفي نفس اليوم تم اعتقال المواطنين السيد عبد الله حسين السلطان ، ٢٢ سنة ، ووائل عبد الجليل الشقاق ، ٢١ سنة ، من بلدة الرميطة ، بتهمة المشاركة في مواكب عزاء في البلدة بمناسبة عاشوراء ، وتم الإفراج عنهما بعد سبعة أيام.

في ٣١ يوليو/تموز قامت السلطات الأمنية باعتقال المواطنين السيد حسين ناصر العلي ، ٢٥ سنة ، ويوسف محمد الشلاع ، ٢٨ سنة ، وصادق حسين الحماد ، ٣٦ سنة ، والسيد جعفر ناصر العلي ، ٢٧ سنة ، والسيد عبد الله ناصر العلي ، ٢٩ سنة ، من بلدة الرميطة ، بتهمة المشاركة في مواكب عزاء في البلدة بمناسبة عاشوراء ، وتم الإفراج عنهم بعد سبعة أيام.

في ٨ أغسطس/آب تم اعتقال المواطن السيد محمد حسين السلطان ، ٢٧ سنة ، من بلدة الرميثة ، بتهمة تعليق لافتات يوم العاشر من محرم والمشاركة في العزاء ، وتم الإفراج عنه بعد سبعة أيام ، وكذلك المواطن حسين يوسف الحربي ، ٢٢ سنة ، من بلدة الرميثة ، على نفس التهمة ، وتم الإفراج عنه بعد سبعة أيام. وعادت السلطات اعتقال حسين الحربي في ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني بتهمة المشاركة في الإعداد للاحتفال بمولد الإمام الحسن عليه السلام منتصف شهر رمضان ، وتم إطلاق سراحه بعد أسبوعين من السجن . وفي ١٤ ديسمبر/كانون الأول جرى اعتقاله بتهمة تعطيل حركة السير خلال احتفال ليلة النصف من رمضان واحتجزته في توقيف المرور .

في ١٢ أغسطس/آب أعتقل المواطن الشيعي السيد محمد ناصر العلي ، ٢٣ سنة ، من بلدة الرميثة ، بتهمة المشاركة في العزاء يوم العاشر من محرم ١٤٣٠ ، وتم الإفراج عنه بعد سبعة أيام.

في ١٨ سبتمبر/أيلول اعتقلت سلطات الأمن السعودية المواطن الشيعي منير هاشم الأسعد ، ٤٥ عاماً، معلم لغة انجليزية سابق ، من أمام منزله في مدينة صفوى ، وذلك بتهمة رفعه علم فلسطين، في ذكرى يوم القدس العالمي .

وتعرض الأسعد للاعتقال أكثر من مرة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، حيث سجن للمرة الأولى في منتصف العام ٢٠٠٦ على خلفية تظاهره منفرداً أمام مقر وزارة التربية والتعليم في الدمام، ورفع لافتة احتجاجية على قرار الوزارة تحويله من وظيفة معلم إلى كاتب درجة ثالثة قبل أن تلجأ إلى فصله وطي سجله الوظيفي.

في ٢٨ سبتمبر/أيلول قامت شعبة البحث الجنائي في بلدة الرميلة باعتقال المواطن الشيعي عون السيد حسن طاهر الهاشم البالغ من العمر ٢٢ عاماً بتهمة المشاركة في المواكب الحسينية في محرم الحرام من السنة الماضية بالإضافة إلى تعليق لافتات دينية في ذكرى وفاة الزهراء عليها السلام .

في يوم ١ أكتوبر/تشرين الأول قامت سلطات الكيان السعودي باعتقال السيد هاشم السيد ناصر العلي ، ٣٠ عاماً ، متزوج ولديه طفلان ، والسيد بسام علي العلي ، ١٩ عاماً ، من بلدة الرميلة بتهمة المشاركة في المواكب الحسينية التي خرجت في القرية بمناسبة عاشوراء من العام الماضي . وسبق وان تم اعتقال بسام العلي سبعة أيام في ٨ أغسطس/آب ، بتهمة تعليق لافتات يوم العاشر من محرم والمشاركة في العزاء .

في ٩ أكتوبر/تشرين الأول قامت شعبة البحث الجنائي في بلدة الرميلة في محافظة الأحساء باعتقال الشيخ علي الخليفة ، ٤٠ عام ، ومرضى حسين الحربي ، ١٨ عام ، من بلدة الرميلة بتهمة المشاركة في المواكب الحسينية في محرم الحرام من السنة الماضية بالإضافة إلى تعليق لافتات دينية.

في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول أصدرت المحكمة الكبرى بمحافظة الأحساء حكماً بسجن المواطن رضا السيد حجي الهاشم ، ١٦ عام ، من بلدة بني معن لمدة شهر و جلده ٧٠ جلدة بتهمة امتلاك أدعية وأحراز وصفها القاضي بالطلاسم البدعية. وكانت جهات أمنية سعودية قد استوقفت السيد الهاشم في شهر شعبان الماضي عند نقطة تفتيش مرورية حيث عثرت على أدعية ماثورة عن أهل البيت عليهم السلام في سيارته لنقوم باعتقاله فوراً.

في ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول تم اعتقال المواطنين علي حسين القريني ، ٢٧ عام ، يعمل في القطاع الخاص ، ومحمد الحطاب ، ١٨ عاما ، طالب من بلدة بني معن في الأحساء بتهمة المشاركة في ولادة الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف والذي أقيم في شهر آب.

في ٢١ أكتوبر/تشرين الأول قامت إحدى نقاط التفتيش في محافظة الأحساء باعتقال المواطن السيد أبو القاسم السيد جواد الموسوي ، ١٨ سنة ، من مدينة المبرز بتهمة حيازته لحرز الإمام الجواد عليه السلام في سيارته ولقد تحفظت عليه السلطات الأمنية في مركز شرطة المبرز ليوم واحد وبعد ذلك قامت بإطلاق سراحه بكفالة .

في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول اعتقلت السلطات الأمنية السعودية المواطن السيد يوسف شرف الهاشم ، ٤٠ سنة ، مشرف تقني في المعهد المهني بالدمام ، وحكم عليه بالسجن لمدة أسبوع بدعوى ملفقة وجهت له قبل أسبوع بتهمة إقامة الصلاة جماعة في منزله.

في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول تم اعتقال المواطن الشيعي عبد الله المهنا ، ٢٠ عام ، من بلدة التويثير بتهمة حيازة دعاء ديني .

في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول تم اعتقال المواطنين عبد المحسن ناصر الشيخ ، يعمل في القطاع الخاص ، وقاسم علي الحساوي ، طالب ، من بلدة (بني معن)

بتهمة المشاركة في الإعداد لمهرجان الإمام المهدي وتم الإفراج عنهما بعد سبعة أيام.

في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول تم اعتقال المواطن أحمد البجحان، ٣٥ عام ، من بلدة المطيرفي بتهمة حيازة دعاء ديني ، وتم الإفراج عنه بعد سبعة أيام.

في ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول اعتقلت السلطات الأمنية المواطن محمد الحاجي ، ٣٠ عام ، من بلدة البطالية بعد العثور على أدعية إسلامية في سيارته، وأحالت السلطات الحاجي إلى الإدعاء العام ليخرج بكفالة حضورية على أن يحدد موعد محاكمته في وقت لاحق بعد إجباره على التوقيع على اعترافات تدينه بتداول طلاس سحرية وهو ما يعاقب عليه الكيان بالسجن والجلد .

في ٣ نوفمبر/تشرين الثاني تم اعتقال المواطنين منير علي الحساوي و أحمد محمد العيسى من بلدة بني معن في محافظة الأحساء وذلك بتهمة المشاركة في الاحتفال السنوي بمناسبة ولادة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف الذي جرى في شهر شعبان. وحكم عليهما بالسجن لمدة أسبوع واحد وتم نقلهما الى السجن المركزي في الأحساء .

في يوم ٧ نوفمبر/تشرين الثاني قامت سلطات الكيان السعودي متمثلة بشعبة البحث الجنائي باعتقال المواطن منير باقر الجصاص ، ٢٨ عام ، موظف من بلدة العوامية . ولا يزال الجصاص قيد الاعتقال .

وجرى اعتقال المواطن المذكور من مكان عمله في مدينة الخبر ومن ثم جرى اصطحابه إلى منزله في العوامية حيث جرى تفتيش منزله من قبل عناصر الأمن ومصادرة مواد شخصية له منها جهازي كمبيوتر ، كما لم يتم إعلامه أو عائلته بأسباب الاعتقال .

في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني تم إطلاق سراح المواطن كامل عباس الأحمد ، ٤٣ سنة ، من مدينة صفوى في القطيف والذي اعتقل عقب المظاهرات والاعتصامات التي أعقبت أحداث البقيع بالمدينة المنورة على الطائفة الشيعية في شهر مارس الماضي في بلدة العوامية .

وقد تعرض الأحمد إلى العديد من الاعتقالات على مدى العقدين الماضيين . ففي يوليو/تموز من عام ١٩٩٦ جرى اعتقاله من قبل السلطات الأمنية على خلفية تفجيرات الخبر وقضى في السجن ثلاث سنوات وثلاثة أشهر . وفي ١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ اعتقل من قبل المباحث العامة بتهمة حرق سيارة (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والتحريض على أجهزة الدولة وأفرج عنه في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ .

وفي ٢٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ تم اعتقاله من قبل السلطات الأمنية عقب المظاهرات التي خرجت في القطيف وصفوى تظامناً مع الفلسطينيين العرب في غزة واحتجاجاً على الحصار والعدوان الذي تعرضوا ، وأطلق سراحه في ١٨ يناير/كانون الثاني بعد ان رفض التوقيع على تعهد خطي أجبرته المباحث العامة على توقيعه ويحتوي على إدانة ضمنية لم يعترف بها أصلاً ، الأمر الذي أدى إلى تأخير إطلاق سراحه يوم واحد أسوة بالمعتقلين الآخرين الذين أطلق الكيان

السعودي سراحهم قبل يوم ، ولقد أدى إصراره على عدم التوقيع إلى إطلاق سراحه دون شروط .

في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني تم اعتقال المواطن الشيعي يوسف الزاهري من بلدة العوامية في القطيف بتهمة المشاركة في المظاهرات التي نظمها المواطنون الشيعة في بلدة العوامية احتجاجاً على الأعمال التي قامت بها سلطات بني سعود ضد الزوار الشيعة في البقيع في شهر مارس/آذار الماضي. وكان الزاهري برفقة زوجته قادما من مدينة صفوى عندما اعترضه سيارات الشرطة وتم اعتقاله بصورة تعسفية وهمجية.

وبعد أن قضى عشرة أيام في شرطة صفوى تم ترحيله من قبل شرطة القطيف إلى السجن العام (سجن القطيف) ، وقامت سلطات السجن بمنع الزيارة عنه منذ دخوله الحجز .

في ٣١ نوفمبر/تشرين الثاني قامت شعبة البحث الجنائي باعتقال المواطن جابر علي العبيد ، ٢٢ عام ، من بلدة الرميلة لمشاركته في إحياء ذكرى مولد الإمام الحسن عليه السلام في شهر رمضان الماضي وصدر على المواطن المذكور حكم بالسجن لمدة أسبوع واحد .

في ٨ ديسمبر/كانون الأول قامت سلطات الكيان السعودي الأمنية باعتقال المواطن حسين عبد المحسن الحسان، ٢٦ عام ، طالب في كلية الشريعة بالأحساء من بلدة الرميلة ، بتهمة تعطيل حركة السير في مولد الإمام الحسن عليه السلام وصدر على المواطن المذكور حكم بالسجن لمدة أسبوع واحد ، وسبق وان تم اعتقال

حسين الحسان في ١٣ أكتوبر ٢٠٠٨ وذلك بحجة اشتراكه في الاحتفالات التي أقامها المواطنون الشيعة في بلدة الرميلة بمناسبة مولد الإمام الحسن عليه السلام، كما نسبت إليه أيضاً تهمة تنظيم احتفالات (القرقيعان) ، كما تم اعتقاله في ١٤ نوفمبر ولمدة أسبوعين بتهمة المشاركة في تنظيم مواليد أئمة أهل البيت رغم تقديمه تقارير طبية تثبت عكس ذلك بسبب عارض صحي ألم به .

في ١٤ ديسمبر/كانون الأول قامت إدارة البحث الجنائي بالأحساء باعتقال الشيخ محمد البن حمضة من بلدة الهفوف بتهمة رعايته احتفالات مولد الإمام المهدي المنتظر في شهر أغسطس ، وصدر على الشيخ حكم بالسجن لمدة أسبوع واحد وفقاً لأوامر مباشرة من محافظ الأحساء بدر بن جلوي .

في ١٥ ديسمبر/كانون الأول قامت شعبة البحث الجنائي بالأحساء باعتقال المواطن عباس حسين الحربي ، ٢٥ عاماً من بلدة الرميلة ، وتم نقله الى السجن العام بالأحساء وحكم بالسجن لمدة أسبوع واحد بتهمة المشاركة في مولد الإمام الحسن عليه السلام .

وفي نفس اليوم تم اعتقال المواطن احمد السعيد من قرية المنيزلة وحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ يوم على نفس التهمة ، وكذلك المواطن السيد مرتضى إبراهيم الهاشم ، ١٨ سنة ، طالب ثانوية ، من بلدة الرميلة .

وسبق ان اعتقال المواطن مرتضى الهاشم في ٢٠ يوليو/تموز بتهمة المشاركة في مواكب عزاء في البلدة بمناسبة عاشوراء ، وتم الإفراج عنه بعد عشرة أيام.

المعتقلون المنسيون :

يقوم نظام القضاء في شبه الجزيرة العربية والذي يحمل بصمات عائلة بني سعود فقط مبتعداً عن المعايير الدولية المتعارفة بالتعامل مع المواطنين على أساس الانتماء الديني والمذهبي . ويعتبر الكيان السعودي تقريباً الاستثناء الوحيد في العالم الذي يتبع الأسلوب الطائفي في التعامل مع شرائح المجتمع ، إذا ما أضفنا إليه الأنظمة العربية الأخرى وبالخصوص الخليجية منها التي تتعامل مع المواطنين على أساس الانتماء المذهبي . لذا فان المواطنين الشيعة في شبه الجزيرة العربية وبإصرار من الكيان السعودي تتم معاملتهم باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية .

فبعد شهر يونيو من عام ١٩٩٦ بدأ الكيان السعودي بحملة اعتقالات واسعة في أعقاب تفجيرات الخبر على المباني السكنية للجنود الأمريكيين وعوائلهم في مدينة الخبر والتي خلفت العديد من القتلى ومئات الجرحى في صفوف القوات الأمريكية ، والتي لم تتوصل الولايات المتحدة لحد الآن إلى الفاعل الحقيقي ، مما جعل الكيان السعودي يستغل المناسبة للإيقاع بأكبر عدد من المواطنين الشيعة في دائرة اتهام باطلة ، فقام بحملة اعتقالات واسعة شملت العديد من المواطنين الشيعة من ضمنهم شخصيات وعلماء دين بارزين . وبعد فترة جرى إطلاق سراح العديد منهم ، إلا انه بقي محتفظاً على مجموعة من الشباب الشيعي المتدين في معتقلاته لم تثبت عليهم لحد الآن تهمة التورط في الانفجارات ، كما إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى قد تخلت عن البحث والتحقيق في هذه القضية واعتمدت على الكيان السعودي في البحث عن منفذيها والذي هو الآخر وجد نفسه عاجزاً عن الوصول إلى خيط يوصله للمنفذين الحقيقيين ، فبقي محتفظاً على تسعة

معتقلين فقط مر عليهم أكثر من اثني عشر عاماً ، لم يبت في قضيتهم لحد الآن
ويطلق عليهم الاعلام (المعتقلون المنسيون) وهم :

- ١- هاني عبد الرحيم الصانع، ٣٦ عام ، محافظة القطيف مدينة سيهات .
- ٢- عبد الله أحمد الجراش ، ٣٧ عاماً ، محافظة القطيف (القلعة) .
- ٣- حسين عبد الله آل مغيص ، ٣٣ عاماً ، محافظة القطيف (البحاري).
- ٤- عبد الكريم حسين النمر ، ٤٥ عاماً ، مدينة الدمام/ أعتقل .
- ٥- السيد مصطفى القصاب ، ٣٦ عاماً ، محافظة القطيف(مياس).
- ٦- السيد فاضل العلوي ، ٣٢ عاماً ، محافظة القطيف (الجارودية).
- ٧- مصطفى جعفر المعلم ، ٢٨ عاماً ، محافظة القطيف (الجارودية).
- ٨- علي أحمد المرهون ، ٣٢ عاماً ، محافظة القطيف (الجارودية).
- ٩- صالح مهدي رمضان ، ٣٢ عاماً ، محافظة القطيف (الجارودية) .

أوضاع السجون

لازالت أوضاع السجون والمعتقلات سيئة ولا تتماشى مع المعايير الأساسية
للسجون والمعتقلات، فقد حدثت فيها عدة إضرابات احتجاجاً على الأوضاع السيئة
والمتمدنية للسجون ، ومما يساعد على سوء أوضاع السجون إجماع السلطات
السعودية عن فتحها أمام اللجان الحقوقية الدولية والمحلية للاطلاع على ما يدور
خلف جدرانها.

في ٢٠ ابريل/نيسان قام سبعة من المعتقلين الشيعة من ضمنهم (نوح الفرج ،
فاضل المناسف ، محمد فيصل الفرج ، ميرزا البناوي ، محمد العمار) من أهالي

العوامية في سجن الدمام العام من الذين اعتقلوا في شهر مارس احتجاجاً على ممارسات السلطات الأمنية لبني سعود بحق مواطني العوامية قد بدأوا اضراباً مفتوحاً عن الطعام احتجاجاً على عدم وضوح التهم الموجهة لهم وسوء المعاملة التي يتلقونها من مسؤولي سجن الدمام العام حيث حرم المصابون منهم من تلقي العلاج .

في أكتوبر/تشرين الأول توفي السجين (سالم عبود باحنيف) ، ٣٣ عاماً ، نتيجة إصابته بالتهاب رئوي ولم يتم تشخيص مرضه ، كما لم يتم نقله إلى المستشفى إلا بعد ما ساءت حالته الصحية وعانى من نوبات إغماء مستمرة.

في ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني توفي السجين عبد المحسن غريب الشيباني في سجن الحائر ، الذي كان يعاني من انسداد في شريان القلب، وعقد له موعد طبي قبل عشرين يوماً تم إهماله، كما طلب الإسعاف قبيل وفاة الشيباني لكنه تأخر في المجيء حتى وفاته داخل السجن .

في حملة الاعتقالات التي قامت بها سلطات الكيان السعودي ضد المواطنين الشيعة بعد أحداث البقيع قامت سلطات السجون بوضع المعتقلين في عنابر يتسع الواحد إلى ١٤٠ شخصاً (١٢ غرفة، في كل واحدة منها ١٢ سريراً).. ولكن عدد المعتقلين في الغرفة الواحدة وصل الى ٢٥ شخصاً، علماً أن مساحة الغرفة لا تتجاوز (١٨ متراً مربعاً/٤,٥×٤م)، الأمر الذي اضطر السجناء الى النوم في الممرات بين الغرف، والى اصطاف طويل حول الحمامات العشرة في كل عنبر!

في ١ يوليو/ تموز بدأ السجناء في العنبر الثاني عشر والذي يحتوي على واحد وثمانون سجيناً والعنبر الثالث عشر والذي يحتوي على مائة وخمسة عشر سجيناً في سجن الحائر إضراب مفتوح عن الطعام على خلفية إنقطاع المياه المتكرر والذي استمر ثلاثة أيام .

التمييز ضد المرأة

تعاني المرأة في شبه الجزيرة العربية من انتهاكات حقوقية متعددة وتمييز قائم على أساس الجنس سواء من قبل المؤسسات الحكومية أو المجتمع مما يعرضها إلى عنف منزلي ومجتمعي وعدم إنصاف من قبل السلطات ويجعل منتهكي حقوقها بمنأى عن العقاب والمساءلة بسبب الحصانة الممنوحة لهم ولعدم وجود قوانين تجرم أعمالهم .

كما يتم تحيية المرأة عن حقوقها الاقتصادية والسياسية على حد سواء ، حيث يجري حرمانها من تولي بعض الوظائف أو بعض الأعمال التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية ، كما يتم حرمانها من التصويت في الانتخابات الصورية المحدودة لانتخاب أعضاء المجالس البلدية .

ويحاول الكيان السعودي أن يطبق نظرية الجهل التي سنتها المؤسسة الدينية التابعة له والتي تضم العديد من خريجي المدارس الدينية التي تدين بالعادات والتقاليد الوهابية البالية والمرفوضة من أتباع المذاهب الشيعية والسنية على السواء ، على المرأة مما جعلها كياناً ضعيفاً جداً تفتقر لأبسط مقومات الكائن البشري حراماً

إياها من ممارسة حياتها الطبيعية وسالباً حقوقها الأساسية التي كفلتها لها الشريعة الإسلامية .

إن الإرباك الذي يقع فيه أفراد هذه المؤسسة في إصدار الفتاوى والأحكام الدينية التي يتم إصدار القوانين والمراسيم على ضوءها ، اعتبرت إنصاف المرأة خروجاً عن الدين وخرقاً للشريعة الإسلامية واتجهاً علمانياً يسير في المجهول ، مما أدى إلى دخول مصالح العديد من فئات المجتمع في نفق مظلم لا تعرف نتائجه ، ومنها المرأة .

يحرم الكيان السعودي المرأة من سيطرة السيارة بالرغم من عدم وجود قانون مدون يمنعها من قيادة السيارة وإنما تم المنع وفقاً لفتوى من بعض رجال المؤسسة الدينية صدرت عام ١٩٩١ على اثر قيام ٤٧ امرأة بقيادة السيارات في شوارع الرياض تحدياً للسلطات السعودية.

فتاوى تكفيرية

نصت المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي للحكم على أن :
يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم .

والمادة الثانية عشرة من نفس النظام قالت بان :
تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام.

الا ان ارض الواقع تشهد عكس ذلك ، مما يثير أسئلة غريبة حول الاتفاق الضمني ما بين الكيان السعودي ومؤسسته الدينية على شن حرب معلنة من جانب المؤسسة وخفية من جانب الكيان ضد الطائفة الشيعية التي تستأثر لوحدها بهذا النوع من الانتهاكات وبدون منازع مما يشكل تهديداً خطيراً ليس على عقائد الطائفة الدينية بل على حياة أفرادها أيضاً . وليس بالغريب هذا القول حيث أثبتت الأحداث العالمية والإقليمية تجراً أنصار وأتباع الفرقة الوهابية على ارتكاب جرائم قتل ومذابح ضد الشيعة في العراق وفي أفغانستان وباكستان ، وذلك استناداً إلى فتاوى فقهاء السوء التي تسوق للجيل المتحمس من الشباب السني المغرر به أحكاماً دينية تبيح دماء الشيعة ، والأغرب منه هو صمت الكيان السعودي عن مثل هكذا فتاوى وأحكام والتي تدخل ضمن عنوان إرهاب حكومي منظم موافق عليه من قبل المجتمع الدولي .

فـ "تعزيز الوحدة الوطنية واجب وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام " هي مجرد شعارات يضمنها الكيان في أنظمته وقوانينه من أجل إبراز نفسه على انه يسير في نفس السياق الذي يسير عليه العالم المتمدن .

في ٤ مايو/أيار صرح إمام الحرم المكي الشريف في السعودية (الشيخ عادل الكلباني) على قناة الـBBC العربية بتكفير علماء الشيعة، وجعل تكفير عامتهم محل نظر، وشكك في إسلام الصوفية.

في مارس ٢٠٠٩ طالب المدعو محمد عبد الله الهيدان المشرف على موقع ما يسمى بـ"شبكة نور الإسلام" من (ملك) بني سعود ان يعاقب المواطنين الشيعة الذي خرجوا باحتجاجات سلمية في المدينة المنورة ضد هيئة الأمر بالمنكر والنهي

عن المعروف التي قام أفرادها بالاعتداء على زوار قبر الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وأئمة البقيع عليهم السلام في فبراير الماضي والذي أدى الى حدوث إصابات كثيرة في صفوف الزوار واعتقالات تعسفية للعديد من الأطفال الشباب من الزوار الشيعة .

وطالب الهدان بمحاكمة المحتجين مستغرباً من تغاضي الدولة إزاء ممارسات الرافضة بحق هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

في أبريل ٢٠٠٩ قام عدد من خطباء الجمعة في بعض المساجد السنية في الدمام خصص بتخصيص خطب الجمعة للهجوم على المواطنين الشيعة محرضين السلطة على طائفيّاً على المواطنين الشيعة وذلك على خلفية أحداث العوامية .

المطووعة

المطووعة هم عناصر الهيئة القمعية التي أسسها الكيان السعودي عام ١٩٢٦ والتي تسمى تندرأ بـ " هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر " ، ويطلق الإعلام الغربي والمنظمات الدولية أسم " المطوعين " أو " الشرطة الدينية " وتسمى في أحيان أخرى الحسبة والتي تعني التدخل في حياة المواطنين الخاصة ومحاسبتهم على أعمال تدخل ضمن انتهاكات حقوق الإنسان . ولقد أسسها عبد العزيز وأناط بمهمتها الى عمر بن حسن آل شيخ ، وكان أول عمل لها في الرياض .

تضم هذه المؤسسة جيش يبلغ قوامه أكثر من خمسة آلاف عضواً موزعين على ٤٨٦ هيئة ومركز منتشرة في جميع أنحاء البلاد المترامية الأطراف يساعدهم في

عملهم أشخاص في لجان أهلية يعملون على مسؤوليتهم وقد تبرعوا للعمل بدون أجر .

لقد اعتمدت هذه المؤسسة على مبدأ الحصانة القضائية في تجاوزها للصلاحيات الممنوحة لها بحيث أصبحت من السلطات المنفذة للقانون حيث تقوم بالمداخلة والتحقيق الاعتقال لفترات طويلة يصاحبها تعرض المعتقلين للتعذيب الذي يصل إلى حد الموت . ورغم أن القوانين والأنظمة القضائية قد حددت صلاحيات هذه الهيئة إلا أنها قد تجاوزت هذه الصلاحيات فالمادة السادسة والعشرون من نظام الإجراءات الجزائية مثلاً قد حددت من يقوم بأعمال الضبط الجنائي وحسب المهام الموكولة إليه، ثمان جهات من ضمنها رؤساء مراكز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حدود اختصاصهم . كما حددت المادة ٢٢٠ من نفس النظام مندوبي الهيئة بشهادة الأحكام الصادرة بالقتل، أو الرجم، أو القطع بعد صدور أمر من (الملك) أو من ينيبه وعدم تنفيذها.

انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها هيئة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والمتعاطفين معهم من المتشددین السلفيين

في ١ يناير/كانون الثاني تعرض أعضاء من هيئة الأمر (بالمعروف والنهي عن المنكر) فرع حي النسيم بالضرب والاهانة للمواطن علي الدهمسي حيث كان يتسوق مع زوجته وأطفاله بسوق حجاب ودخل وقت صلاة المغرب فهاجمه رجال الهيئة وأركبوه سيارة الهيئة بتهمة التهاون في أداء الصلاة ، وعندما رفض قاموا بإركابه في الصندوق الخلفي لسيارة الهيئة، وبعد احتجازه لأكثر من ساعة ونصف

الساعة أجبروه على التوقيع على تعهد بعدم تكرار مخالفة التهاون في أداء الصلاة.

في ٨ مارس/آذار أحرق عدد من المتشددین السلفیین سيارة المعلم علي المرهون من بلدة أم الحمام بمحافظة القطيف.

في ١٧ مارس/آذار داهمت فرقة من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مركزا نسائيا في حي سلطنة في المدينة المنورة للقبض على فتاة يشتبه في أنها كانت في خلوة غير شرعية. وقام أحد رجال الهيئة بجر الفتاة من شعرها محاولاً إخراجها إلى الشارع.

في ٢٥ مارس/آذار رفع مواطن شكواه إلى إمارة منطقة حائل متهما رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالاعتداء عليه وعلى شقيقه عندما كان برفقة زوجته وأطفاله وأخيه ، وقام رجال الهيئة بنقل أخيه الى جهة مجهولة بعد إخراجهم من السيارة . وبعد فترة من البحث وجد أخيه في مركز الهلال الأحمر بعد ان تم التقاطه من أحد الشوارع في حي المنتزه بعد أن وجد مغشيا عليه.

في ٣ أبريل/نيسان قام عدد من المتشددین الوهابیین بوضع كتيبات وأقراص مدمجة ذات محتوى طائفي على الزجاج الأمامي للسيارات في حي الشويكة ، تحتوي على صوتيات لأشخاص تدعي الجهة التي تكفلت بطبعها وتوزيعها بأنها لمهتدين من الشيعة إلى السنة وكذلك على تسجيلات طائفية تهاجم المذهب الشيعي.

في ٧ أبريل/نيسان اتهمت جمعية الدفاع عن حقوق المرأة في السعودية هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالتسبب في مقتل فتاتين سعوديتين على يد أخيهما بعد القبض عليهما بتهمة الخلوة غير الشرعية حيث جاءت بسبب سوء تصرف الهيئة" حيث فضحوا الفتاتين بتهمة الخلوة غير الشرعية".

في ١١ أبريل/نيسان هاجم أكثر من مائتي مواطن سني من حي العصبة بالمدينة المنورة بالعصي والحجارة أهالي حي قباء الشيعي وجرحوا ثلاثة مواطنين على الأقل. واندلعت شرارة الاشتباكات بعد نزاع بين شباب شيعة وسنة جرت في الحي الشيعي ورفع متشددون سنة كانوا من بين المهاجمين هتافات "الله أكبر" محرضين على الجهاد ضد الشيعة. وعمد المعتدون للاضرار بالعديد من السيارات والممتلكات الخاصة بسكان الحي الشيعي. كما هاجمت المجموعة المعتدية منزلا شيعيا واعتدت بالضرب على اثنين من قاطنيه قبل أن تتدخل قوات الأمن لتفريق المشتبكين.

في يوم ١٠ مايو/أذار تعرض مجموعة من الشباب الشيعة من بلدة الملاحه التابعة لمحافظة القطيف الى الضرب بالعصي والهروات على يد مجموعة من السلفيين المتشددين والمدفوعين من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، حيث كانوا متجهين لكلية المجتمع بالدمام لإجراء امتحان القياس لطلاب الثانوية ، وعند اقتراب موعد صلاة الظهر اتجه الشباب إلى أحد مساجد السنة الموجود بالمنطقة حيث أدوا الصلاة على الطريقة الشيعية مما أثار السلفيين من المتشددين السنة الذين انهالوا على الشباب بالضرب مما ادى الى اصابة عدد منهم بجروح

بليغة. ولم يبادر الحراس والشرطة في المنطقة الذين كانوا يراقبون الحادث الى حماية الشباب الشيعة .

في ١٤ سبتمبر/أيلول قام عدد من المجموعات السلفية الوهابية بلغ عددهم أكثر من مئة بشن هجوم على حارة الدويمة بحي قباء في المدينة المنورة باستخدام العصي والحجارة والسكاكين أصيب على أثره سبعة مواطنين شيعة بجروح وتم نقل اثنان منهم لمستشفى ضربات الشمس لتلقي العلاج.

في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني قام عدد من أفراد بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باحتجاز ثلاثة حجاج شيعة من القطيف بعد أداء الزيارة لقبر الرسول وأئمة أهل البيت صلوات الله عليهم أجمعين في مقبرة البقيع بعد انتهاء مناسك الحج وعودتهم إلى ديارهم وهم الطبيب موسى جعفر الزاهر من بلدة العوامية وحسين العبد اللطيف من أم الحمام والشاب عباس الجنوبي من القطيف ومن ثم جرى إطلاق سرحهم في اليوم التالي بعد تعرضهم للاعتداء من قبل أفراد الهيئة .

في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول قام بعض الأفراد من هيئة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) بدهم إحدى دورات المياه النسائية العامة في كورنيش مدينة الدمام وسحبوا فتاة كانت في الداخل إلى مواقف السيارات، وبعد أن حاولت الهروب، تمت مطاردتها حتى وقعت مغشياً عليها ، ثم قام أعضاء الهيئة بسحب الفتاة من المكان الذي سقطت فيه على الشارع العام لبضعة أمتار، ثم أشبعوها ضرباً وركلاً، حتى أفاقت من غيبوبتها، وبعد محاولات يائسة من الفتاة لإخلاء سبيلها، ورفضها الركوب في السيارة التابعة للهيئة ، حملوها وألقوها في صندوق السيارة.

في ٢٧ ديسمبر/كانون الأول قام أحد السلفيين المتشددين بإحراق سيارات المعزين الذين حضروا لإحياء مراسم عاشوراء العاشر من المحرم في مزرعة الشيخ العمري بالمدينة المنورة ، حيث قام الشخص المذكور بسكب كمية كبيرة من البنزين على بعض السيارات ، وابتدأ بحرق السيارة الأولى ، إلا أنه ولّى هارباً بعد أن رآه أحد العمال من المزرعة المجاورة ، وترك عدته .

المعاهدات الدولية

لم يتبنى الكيان السعودي بصورة كاملة تقريباً من تبني الاتفاقيات والمعاهدات العالمية المهمة لحقوق الإنسان ، بالرغم من ان الكيان هو عضو في الأمم المتحدة الأمر الذي يجعله ملزم بمعاهداتها والتي من بينها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على احترام حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك ومن خلال المطالعة لسجله الغائم لحقوق الإنسان ، يحاول الكيان السعودي الاستخفاف بالحقوق والضمانات التي تؤمنها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتحايل على المقاييس الدولية، وعلى أنظمتة وقوانينه التي شرعها.

ملاحظة :

إنّ الدّول التي صادقت على اتفاقية ما ، أو انضمت إليها ، تصبح طرفاً فيها ، وتلتزم بمراعاة أحكامها . أما الدول التي وقعت الاتفاقية ، ولكن لم تصادق عليها بعد ، فقد أعربت عن عزمها على أن تصبح طرفاً فيها في وقت لاحق ، وفي هذه

الأثناء ، يتوجب عليها الامتناع عن أفعال من شأنها إبطال الهدف والغرض من الاتفاقية .

انضم الكيان السعودي إلى اتفاقيات الأمم المتحدة التالية :

- ١- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، عام ١٩٩٧
- ٢- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٠
- ٣- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة عام ١٩٩٧
- ٤- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٩٦ .
- ٥- البروتوكول الإختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال وإستغلال الأطفال في البغاء و مواد الإباحية لعام ٢٠٠٠ .
- ٦- الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق لعام ١٩٥٦ .
- ٧- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والعاقبة عليها لعام ١٩٤٥ .

واتفاقيات منظمة العمل الدولية التالية :

- ١- الاتفاقيتان (٢٩ و ١٠٥) الخاصتان بالسخرة والعمل الإجباري عام ١٩٧٨
- ٢- الاتفاقيتان (١٠٠ و ١١١) الخاصتان بالتمييز في شغل الوظائف عام ١٩٧٨
- ٣- الاتفاقية (١٨٢) الخاصة بمنع استخدام الأطفال والقاصرين عام ٢٠٠١

تحفظ الكيان السعودي على بنود الاتفاقيات التالية التي انضم إليها:

١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : تحفظ على الفقرة الأولى من المادة ١٦
والمادة ١٨ .

١- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري : تحفظ على المادة (٢٢).

٢- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تحفظ على المادة (٩-
ف/٢) والمادة (٢٩- ف/١) .

٣- اتفاقية مناهضة التعذيب: تحفظ على المادة (٢٠) والمادة (٣٠-ف/١) .
تحفظ على المادة ٢٨ لا يعترف باختصاص لجنة مناهضة التعذيب في إجراء
تحقيقات سرية في مزاعم التعذيب (

كما انضم الكيان إلى المعاهدات العربية :

١- (إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام) الصادر عن مؤتمر وزراء
خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٩٠

٢- الميثاق العربي لحقوق الإنسان/ المُعدّل"، الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية في
تونس عام ٢٠٠٤.

معاهدات مهمة لم ينضم الكيان السعودي إليها :

١-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويتضمن البروتوكول
الاختياري الأول والبروتوكول الاختياري الثاني الذي يهدف العمل على إلغاء
عقوبة الإعدام

٢-العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣-البروتوكول الاختياري بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد
المرأة

٤- البروتوكول الاختياري بشأن اتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

٥- البروتوكول الاختياري بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب

٦- الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١)

٧- الاتفاقية المتعلقة بوضع عديمي الجنسية (١٩٥٤)

٨- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما

٩- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم

١٠- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال

الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية

توصيات

يجب على الكيان السعودي :

- إصدار دستور دائم للبلاد وواضح مبتعداً عن الغموض ، ويوضح بدقة المبادئ الأساسية للحكومة والعلاقة ما بين الحاكم والمحكوم ووضع الحقوق الأساسية للمواطنين.
- النظر في أوضاع القضاء وسلطاته، وتحديث أنظمتها، واتخاذ كل ما من شأنه ضمان استقلال القضاء وفاعليته وعدالته.
- تعديل أو إلغاء القوانين الغامضة التي تسبب ارباكاً للعملية القضائية وانتهاكاً غير مبرر لحقوق المعتقلين .
- إعادة النظر بقضية السجناء المنسيين ، وإطلاق سراحهم بهدف إنصافهم وإعادة حقوقهم المهذورة .

- تكريس المساواة التامة بين المواطنين في كافة المجالات دون تمييز يقوم على أساس من العرق أو السلالة أو الطائفة أو الوضع الاجتماعي.
- منح المرأة حقوقها في المشاركة في الحياة العامة ضمن نطاق الشريعة الإسلامية لتضطلع بدورها في الإسهام في بناء المجتمع.
- إصلاح نظام التعليم.
- إزالة جميع الإشارات والعبارات في المناهج المدرسية التي تشجع على التعصب والتطرف والعنف ضد الشيعة وحذف النصوص التي تحض على عدم التسامح ووضع قوانين عقابية ضد أعضاء الهيئات التدريسية الذين يمارسون سياسة التمييز والتعصب تجاه التلاميذ الشيعة .
- تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع في أخذ الحقوق وأداء الواجبات كاملة وعدم الاعتداء على حقوق الآخرين.
- متابعة ومحاسبة جميع المسؤولين الذين تثبت إدانتهم بفساد أو تقصير وبلا استثناء لاسيما أصحاب المناصب الفعالة بصرف النظر عن أي اعتبار.
- التصديق على المعاهدات الدولية والإقليمية التي تسعى إلى تعزيز الحماية من التعذيب أو المعاملة السيئة.
- إنشاء آليات مستقلة وفعالة لمراقبة أعمال الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون بحيث يتسنى التحقيق على الوجه الأكمل في شكاوى التعذيب والمعاملة السيئة والتمييز داخل نظام القضاء الجنائي، وتحقيق الإنصاف الملائم.
- وضع قوانين من شأنها الحد من تمتع أفراد سلطات تطبيق القانون بالحصانة الرسمية وإخضاع المسيئين للمساءلة والمحاسبة وعدم السماح لهم للإفلات من العقاب اعتماداً على ذرائع غير قانونية .

- العمل على حماية النساء، والطوائف الدينية وغيرها من الفئات من التمييز الحكومي والعنف الذي تمارسه جماعات أو أفراد أو جهات غير تابعة للدولة.
- الالتفات وبصورة جدية لوضع الطائفة الشيعية وإدانة الفتاوى والتصريحات المناوئة لها والتي يصدرها موظفو المؤسسة الدينية .
- تمثيل حقيقي لعدد النواب الشيعة في مجلس الشورى أو في المجالس البلدية وفقاً لنسبة السكان الشيعة في البلاد .
- إزالة جميع القيود والعقبات أمام الشعائر والممارسات الدينية للطوائف الدينية وبالخصوص الطائفة الشيعية ، والسماح لها ببناء حسينيات ومساجد خاصة بها ، وفتح المدارس والمعاهد الدينية الخاصة بالمذهب الجعفري والسماح لأفراد الطائفة بطباعة واستيراد الكتب الدينية الشيعية وتداولها .
- تدوين مادة أساسية ضمن قوانين الدستور اللازم للبلاد يضمن حق المشاركة السياسية للمواطنين دون تمييز.